روناهي
بين الحقيقة

@rojnameyaronahi2011
@NewspaperRonahi
ronahinewspaper
rojnama ronahi

rojnama ronahi
ronahi_newspaper
www.ronahi.net
+963 938541707

r.ronahi2011@gmail.com
ronahinewspaper@gmail.com
+963 984370218
+963 052 423165

مؤسسة روناهي للنشر والتوزيع
shrktronahi@gmail.com
المكتب الرئيسي: ٠٣٤٧٧٤١٦٦
(المكتب - حي العربي طريق عامودا شارع روناهي الفرنزدا)

مدينة كويه.. تراث معماري مهدد بالاندثار

بين جدران الطين والحجر التي شُيدت قبل أكثر من قرن، تحتفظ مدينة "كويه" بإقليم كردستان، تاريخاً معمارياً وحضارياً غنياً، إلا أن العديد من بيوتها ومواقعها التراثية باتت مهددة بالاندثار، وسط دعوات متزايدة لإنقاذ هذا الإرث التاريخي والحفاظ عليه للأجيال القادمة.

عندما يُذكر التاريخ المعماري والتطور الحضاري والعلمي في إقليم كردستان، تتصدر مدينة "كويه" المشهد بوصفها إحدى أهم الحضارات الثقافية والتاريخية. فهذه المدينة ليست مجرد بقعة جغرافية، بل تمثل متحفاً يحتضن إرثاً غنياً من الثقافة الكردية وفنون العمارة، التي عكست عبر العقود مستوىً متقدماً من الفكر والإبداع الهندسي.

هوية حية

وجّسد البيوت والمواقع التراثية المنتشرة في "كويه" هويةً حية لعصر ازدهرت فيه الهندسة المعمارية. فكانت الحجارة والطين تُشكل معالم حضارية شاهدة على تطور المجتمع وعمق رؤيته العمرانية، غير أن هذه الشواهد التاريخية تواجه اليوم مصيراً مقلقاً، إذ تهدم معظمها. بينما يقف ما تبقى منها على حافة الاندثار، في مشهد يهدد بفقدان جزء هام من ذاكرة المدينة وتاريخها.

وفي حديثها لـ "وكالة أنباء المرأة"، سلطت المهندسة المتخصصة في التراث العمراني "هاجان نافع"، الضوء على القيمة المعمارية الفريدة لهذه المباني، التي شُيدت قبل أكثر من قرن، مؤكدةً في الوقت نفسه ضرورة التحرك العاجل لإنقاذها من الزوال.

وأضافت: "عملتُ على دراسة وترميم عدد كبير من البيوت التراثية في كويه، والتي تُعد رمزاً للهوية المعمارية للمدينة، وخلال سنوات دراستنا في جامعة كويه، كان يُطلب منا دائماً الالتزام بأعلى معايير الدقة في العمل الهندسي"، وقد أتيحت لي فرصة دراسة ما يقارب مئة منزل تراثي، فاكتشفت أن تفاصيلها الهندسية وتصاميمها المعمارية كانت متقدمة للغاية، رغم أن عمر بعضها يتجاوز مئة عام، وعندما نقارنها بمنازل الحقبة نفسها في مناطق أخرى، ندرك أنها لم تكن مجرد مساكن، بل مشاريع معمارية تحمل فكراً ورؤية واضحة، ولهذا: فإن انهيارها اليوم يعني خسارة ثروة حضارية لا تُقدّر بثمن.

مدينة غنية بتراثها المعماري

وأكدت "هاجان"، أن كويه تمتلك رصيداً استثنائياً من البيوت التراثية، الأمر الذي يجعل فقدانها ضربة موجعة لهوية المدينة وتاريخها، وأوضحت، أن الخسارة لا تقتصر على الجانب العمراني فحسب، بل تمتد إلى فقدان جزء من الذاكرة الجماعية للمجتمع، في وقت تعمل فيه دول عديدة على تحويل مواقعها التراثية إلى متاحف وفنادق ومراكز جذب سياحي واقتصادي، بينما تتعرض هذه الكنوز في كردستان للإهمال رغم قيمتها التاريخية والثقافية الكبيرة.

وشددت، على أهمية ترميم المباني التراثية البارزة، مشيرةً إلى أن غالبية البيوت القديمة شيدت من الطين، في حين أن المباني الحجرية تتمتع بقدرة أكبر على مقاومة عوامل الزمن.

واستشهدت "هاجان"، بمنزل عائلة "ملاي كوره في جليزاده"، الذي يمكن تحويله إلى مكتبة أو متحف ثقافي، لما يتميز به من قيمة معمارية فريدة، ويضم المنزل غرفاً بُنيت بجدران من الطين والحجر، إضافة إلى ساحة واسعة تتوسطها نافورة تعكس جماليات العمارة الكردية التقليدية، وترى، أن اعتماد هذا النموذج في ترميم البيوت التراثية الأخرى سيعود بفوائد ثقافية وسياحية كبيرة على المدينة.

مواقع تاريخية تواجه خطر الانهيار

وأعربت "هاجان"، عن قلقها إزاء الوضع المتدهور لعدد من أبرز المعالم التاريخية في كويه، وفي مقدمتها مدرسة "حاجي قادر" التي كانت تمثل منارة للعلم والتعليم في الماضي، إلى جانب منزل "نجيبة خان جليزاده"، أول امرأة تلتحق بالتعليم في كردستان، مؤكدةً أن هذه المواقع لا تمثل مباني قديمة فحسب، بل تُجسد مراحل مهمة من تاريخ التقدم العلمي والاجتماعي في المنطقة.

وأضافت: "إن ترك هذه المعالم عرضة للخراب بشكل خسارة كبيرة للإرث التاريخي، مشيرة إلى إمكانية إعادة بناء مدرسة حاجي قادر وفق مخططها الأصلي وإحياء دورها التعليمي مجدداً، باعتبارها جزءاً أصيلاً من تاريخ المدينة، وأن عملية ترميمها ليست بالمهمة المستحيلة إذا توفرت الإرادة والدعم اللازمان".

وفي ختام حديثها، دعت المهندسة "هاجان نافع"، حكومة إقليم كردستان إلى منح المواقع التراثية في "كويه" اهتماماً أكبر، واتخاذ خطوات عملية لحمايتها من الاندثار، مؤكدةً أن هذه المعالم تمثل الركائز التاريخية والحضارية للمدينة.

كما أعربت عن أملها في أن تبادر مديرية الآثار في كويه إلى تنفيذ مشاريع ترميم شاملة تعيد الحياة إلى هذه البيوت والمواقع التاريخية، وتحفظها للأجيال القادمة بوصفها جزءاً لا يتجزأ من هوية كويه وتاريخها العريق.

عدسة روناهي

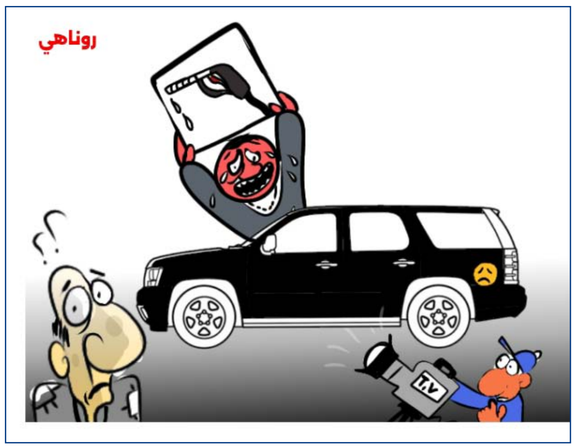

مراكز توزيع صحيفة روناهي واقتناء الكتب: اقليم الجزيرة- قامشلو (مكتبة سعدو- فرع (١) شارع زكي الأرسوزي- جانب البلدية ٤٢٥٩٩٧- فرع (٢) الشارع العام، مقابل جامع الشلاح ٤٥٢٠٨١/ مكتبة آواز- طريق عامودا ٤٣٩١٥٤/ مكتبة الحرية- الشارع العام ٤٢١٣٦٠/ مكتبة سومر- الشارع العام ٤٢٤٠٣٧/ مكتبة الراوي فرع (١) شارع الكورنيش، تجمع محلات الراوي ٤٤٤٠٢٨ -فرع (٢) مقابل الصيدلية العمالية ٤٤٥٨٢٠/ مكتبة الزهراء- دوار البشيرية ٤٦٠٦٩٩/ مكتبة الجواهري ٤٤٣٧٤٢/ مكتبة دار القلم - الشارع العام ٤٥٢٧١٤/ مكتبة الأنوار شارع عامودا ٤٣٨٢٠٧. / مكتبة الرسالة الشارع العام هاتف ٠٩٦٦٢٧٨٤٥٧٤٥٧٣٣- / المكتبة الرئيسية - كركي لكي- ٧٥٤٤١٦ / عامودا (مكتبة آرين ٣٢٣٢٣٣) / دريكية (مكتبة سها ٧١١٤١٠) / جل آغا (مكتبة وائل ٧٥٥٥٥١) / تربه سبيه (مكتبة الجهاد ٤٧٠٦١٨).

روناهي
بين الحقيقة

يومية سياسية ثقافية اجتماعية عامة تصدر عن مؤسسة روناهي للإعلام والنشر

أسست عام ٢٠١١ ـ السنة الخامسة عشرة | العدد : ٢٤٥٢ | النسخة الإلكترونية ـ ٢٤٥٢ | الجمعة ـ ٢٦ حزيران ٢٠٢٦م | (٥٠٠) ل.س

تعزيز الإنتاج المحلي.. أساس الاستقرار المجتمعي وحلّ أزمة انهيار الليرة السورية

أسعار ملتهبة: نتيجة تذبذب سعر صرف الدولار مقابل الليرة السورية وأخذها منحى الصعود؛ ما يؤدي إلى الاضطراب السعريّ وبالتالي التأثير المباشر على حركة البيع والشراء بما فيها تكاليف الاستيراد، والنقل، والتخزين، وسائر مفاصل الحياة اليومية وتكريس "الدولرة الكاملة" للاقتصاد في ظلّ ضعف الإنتاج المحلي. ولتدارك الواقع الاقتصادي الهش وتحقيق الاكتفاء الذاتي: ينبغي تعزيز الإنتاج المحلي عبر تعزيز الأمن الغذائي ومن ثم التدوير نحو التصنيع الزراعيّ.. ص-٧

حفيظ أحمد: تطبيق الإسلام الحقيقي جوهر رسالة القائد عبد الله أوجلان

أشار عضو هيئة رئاسة المجتمع الإسلامي الكردستاني، حفيظ أحمد، إلى أن رسالة القائد عبد الله أوجلان، الموجهة لمؤتمر الإسلام الديمقراطي، تعبر عن حقيقة الإسلام وجوهره. وأشار إلى أن النقاش الذي يجري اليوم على الإسلام في كردستان، هو نقاش على أن الإسلام رسالة سماوية حملها الأنبياء للعالم. **ص-٥**

مجزرة ٢٥ حزيران.. حين تحولت فرحة الانتصار مأساة

لم تكن مجزرة٢٥ حزيران في كوباني مجرد هجوم إرهابي عابر، بل محاولة انتقامية استهدفت المدينة، وأصبحت رمزاً عالمياً للمقاومة بعد انتصارها على داعش في مقاومة تاريخية استمرت ١٣٤ يوماً، ولما أرادت المرتزقة تحويل انتصار كوباني مأساة. **ص-٣**

شهيدات كوباني... إرادة المرأة الحرة ومسيرة بناء المجتمع الديمقراطي

في الذكرى السنوية السادسة لمجزرة حلنج التي استهدفت مناضلات نسويات في مدينة كوباني، نستعيد محطة مؤلمة في تاريخ نضال المرأة السورية، ونستذكر الشهيدات اللواتي أصبحنّ رمزاً للمقاومة والإصرار على طريق الحرية والكرامة. **ص-٦**

نهائي ناري مرتقب في دورة المحبة الكروية

تترقب الجماهير الكروية المباراة النهائية لدورة المحبة التي تقام منافساتها على أرضية ملعب آزادي المغطى بمدينة قامشلو، والتي من المقرر أن تقام يوم السبت القادم المصادف ٢٠٢٦/٦/٢٧. الساعة التاسعة مساءً. **ص-١٠**

الحقيقة العلمية وراء شرب الماء في الأوعية النحاسية ص-١١

معلمات إيران بين القمع والإقصاء

في الوقت الذي يفترض أن تحظى فيه المعلمات بالتقدير، فإنهن يواجهن في قطاع التعليم بإيران ضغوطاً متزايدة تشمل الاعتقال والفصل الوظيفي والتضييق النقابي. **ص-٢**

معلمات إيران بين القمع والإقصاء

مركز الأخبار ـ في الوقت الذي يفترض أن تحظى فيه المعلمات بالتقدير، فإنهن يواجهن في قطاع التعليم بإيران ضغوطاً متزايدة تشمل الاعتقال والفصل الوظيفي والتضييق النقابي.

رغم الدور المحوري الذي تؤديه المعلمات في بناء المجتمعات وصناعة مستقبل الأجيال، تبدو أوضاع النساء العاملات في قطاع التعليم الإيراني بعيدة عن الصورة التي يفترض أن تحظى بها هذه الفئة المهنية، فبدلاً من توفير بيئة تعليمية آمنة ومستقرة تضمن للمعلمات أداء رسالتهن التربوية، تتزايد التقارير التي تتحدث عن حالات اعتقال ومحاكمات وفصل من العمل واستهداف للنشاط النقابي والمدني المرتبط بالدفاع عن حقوق المعلمين والطلاب، وخلال السنوات الأخيرة، تحولت قضايا عدد من المعلمات والناشطات التربويات إلى نماذج تعكس حجم التحديات التي تواجه المرأة العاملة في قطاع التعليم الإيراني، في ظل شكاوى متكررة من التمييز الوظيفي، والضغوط الأمنية، وتراجع الحريات النقابية، إلى جانب أزمة مزمنة تتمثل في نقص الكوادر التعليمية وتراجع جودة التعليم.

وتسلط قضايا كل من «كوكب بداغي، وفروغ خسروي، وآمنة بيرقداري» الضوء على واقع معقد تعيشه شريحة واسعة من المعلمات اللواتي يجدن أنفسهن في مواجهة إجراءات عقابية بسبب نشاطاتهن أو آرائهن أو مطالباتهن المهنية.

استهداف الأصوات النقابية

أثارت قضية المعلمة والناشطة النقابية «كوكب بداغي» موجة جديدة من الانتقادات الحقوقية داخل الأوساط التعليمية الإيرانية، فقد أصدرت المحكمة الثورية في مدينة إيزه حكماً بالسجن لمدة عام واحد بحق المعلمة المعروفة بنشاطها في الدفاع عن حقوق المعلمين والطلاب، بعد توجيه تهمة «الدعاية ضد الدولة» إليها.

وتعد «كوكب بداغي» من أبرز أعضاء رابطة معلمي خوزستان، وهي منظمة نقابية دأبت على المطالبة بتحسين أوضاع العاملين في قطاع التعليم ورفع مستوى الخدمات التعليمية المقدمة للطلاب، ويرى ناشطون أن الحكم الصادر بحقها يرتبط بشكل مباشر بنشاطها النقابي ومواقفها الداعمة للمطالب المهنية للمعلمين.

وفي بيان رسمي، أعربت رابطة معلمي خوزستان عن رفضها للحكم، مؤكدةً أن المعلمين سعوا على الدوام إلى تحقيق مطالبهم من خلال الوسائل السلمية والقانونية، كما شددت الرابطة على أهمية توفير تعليم مجاني وعالي الجودة لجميع الطلاب، وإنهاء أشكال التمييز الموجودة داخل النظام التعليمي.

في قضية أخرى أثارت جدلاً واسعاً، تم فصل المعلمة «فروغ خسروي» من وزارة التربية والتعليم بموجب قرار إداري استند إلى بند «إلغاء العقد» رغم أنها كانت قد خضعت سابقاً لإجراءات تأديبية منفصلة تضمنت إيقافها المؤقت عن العمل لمدة أربعة أشهر.

وفروغ خسروي، الحاصلة على درجة الدكتوراه في التربية، تمتلك سجلاً مهنياً طويلاً في مجالات التعليم والتطوير التربوي، إلا أن مسيرتها المهنية شهدت سلسلة من الضغوط القضائية والأمنية خلال السنوات الأخيرة، بسبب نشاطاتها الإلكترونية ومواقفها المعلنة.

وبحسب مصادر مقربة منها، فإن قرار الفصل استند إلى رسالة سرية لم يتم تسليم نسخة منها إلى المعلمة، وهو ما أثار تساؤلات حول مدى الالتزام بالإجراءات القانونية والإدارية المعمول بها في مثل هذه الحالات، كما اعتبر حقوقيون أن القرار يعكس اتجاهاً متزايداً نحو استخدام العقوبات الوظيفية ضد العاملين في القطاع العام على خلفية مواقفهم أو نشاطاتهم المدنية.

وكانت فروغ خسروي قد تعرضت للاعتقال في تموز ٢٠٢٥ على بد عناصر تابعة للحرس الثوري الإيراني، قبل أن يتم الإفراج عنها بكفالة مالية بعد أحد عشر يوماً من الاحتجاز في سجن سيبيدار بمدينة الأهواز، كما سبق أن تعرض منزلها للتفتيش وتمت مصادرة بعض ممتلكاتها الشخصية.

ولا تعد هذه المرة الأولى التي تواجه فيها فروغ إجراءات عقابية؛ إذ سبق أن فقدت وظيفتها الأكاديمية في جامعة بيام نور بمدينة بندر ماهشهر عقب الاحتجاجات التي شهدتها البلاد بعد الانتخابات الرئاسية عام ٢٠٠٩.

ويقول متابعون للشأن التعليمي إن قضية فروغ خسروي تعكس التحديات التي تواجهها النساء العاملات في قطاع التعليم، خصوصاً أولئك اللواتي يشاركن في النقاشات العامة أو يعبرن عن آرائهن عبر المنصات الرقمية، حيث قد تتحول هذه الأنشطة إلى سبب للملاحقة الإدارية أو القضائية.

معاناة خلف القضبان

أما قضية المعلمة المتقاعدة «آمنة بيرقداري» فتقدم نموذجاً آخر لمعاناة إنسانية تتجاوز حدود السجن إلى تداعياتها على الأسرة بأكملها، فالمعلمة البالغة من العمر ٦١ عاماً تقضي حالياً حكماً بالسجن في سجن وكيل آباد بمدينة مشهد، وسط تقارير تتحدث عن تدهور حالتها النفسية والصحية نتيجة الضغوط التي تعيشها داخل السجن وخارجه.

وتشير المعلومات المتداولة إلى أن آمنة بيرقداري تعرضت لنوبة عصبية خلال الأيام الأخيرة بسبب القلق المتواصل على أفراد أسرتها الذين يواجهون ظروفاً صحية صعبة، فزوجها، وهو معلم متقاعد ومصاب بإعاقة ناجمة عن التعرض للأسلحة الكيميائية خلال الحرب، يرقد في المستشفى بحالة غيبوبة بعد إصابته بجلطة دماغية،

وفي الوقت نفسه، يعاني ابنها من سرطان نخاع العظم ويخوض رحلة علاج معقدة وسط مخاوف من تدهور وضعه الصحي، وتشكل هذه الظروف مصدر ضغط نفسي هائل على المعلمة المتقاعدة التي تجد نفسها عاجزة عن الوقوف إلى جانب أفراد عائلتها في واحدة من أصعب مراحل حياتهم، وكانت آمنة بيرقداري قد اعتقلت في كانون الثاني ٢٠٢٥ خلال مداهمة أمنية لمنزل عائلتها في مدينة فرمان، حيث تم توقيفها مع اثنين من أبنائها، ووجهت إليها السلطات اتهامات تتعلق بقيادة الاحتجاجات، قبل أن تصدر بحقها أحكام قضائية تضمنت السجن مع وقف التنفيذ وأحكاماً أخرى نافذة تم تخفيضها لاحقاً إلى ثمانية أشهر.

ويشير ناشطون حقوقيون إلى أن استمرار احتجاز امرأة في هذا العمر وفي ظل هذه الظروف الأسرية والصحية يثير مخاوف إنسانية جدية، خاصة أن وضعها النفسي والجسدي يوصف بأنه مقلق، كما يرون أن القضية تبرز الحاجة إلى مراعاة الأبعاد الإنسانية في تنفيذ الأحكام القضائية، لا سيما عندما يتعلق الأمر بأشخاص يعانون أوضاعاً صحية أو أسرية استثنائية.

أزمة التعليم المتفاقمة

لا تقتصر التحديات التي تواجه المعلمات في إيران على الحالات الفردية أو القضايا القضائية، بل تمتد إلى مشكلات هيكلية أعمق داخل قطاع التعليم نفسه، فبحسب الإحصاءات المتاحة، شكلت النساء أكثر من ٦٥ بالمئة من معلمي المرحلة الابتدائية عام ٢٠١٥، بينما بلغت نسبتهن نحو ٦٠ بالمئة من إجمالي الكادر التعليمي عام ٢٠١٩،

إلا أن بيانات رسمية لاحقة أشارت إلى تراجع هذه النسبة إلى ٥٤ بالمئة خلال عام ٢٠٢٢، من دون نشر إحصاءات محدثة توضح اتجاهات التوظيف أو أسباب الانخفاض.

وتواجه المعلمات مجموعة واسعة من التحديات المهنية والاجتماعية، من بينها الفجوة في الأجور والتمييز الوظيفي، والضغوط الناجمة عن الجمع بين المسؤوليات الأسرية والمهنية، فضلاً عن محدودية الموارد التعليمية وضعف الدعم المؤسسي.

ويرى مختصون أن هذه العوامل تؤثر بشكل مباشر على جودة التعليم، إذ يجد المعلمون أنفسهم أمام أعباء متزايدة في ظل تراجع الإمكانات المتاحة للمدارس وارتفاع الضغوط الاقتصادية، كما تشير تقارير إلى خروج عدد من المعلمين ومديري المدارس من الخدمة عبر التقاعد المبكر أو الإقصاء الوظيفي، ما ساهم في تعميق أزمة الكوادر التعليمية.

وفي ظل هذه الظروف، يواصل العديد من المعلمين المطالبة بتحسين أوضاعهم المعيشية والمهنية، مؤكدين أن مطالبهم لا تقتصر على زيادة الرواتب، بل تشمل أيضاً إصلاح السياسات التعليمية، وتوفير بيئة تعليمية أكثر عدالة، وتعزيز الحريات المهنية والنقابية.

وتؤكد قضايا «كوكب بداغي وفروغ خسروي وآمنة بيرقداري» أن المعلمات في إيران لا يواجهن تحديات مهنية فقط، بل يواجهن أيضاً ضغوطاً قانونية وأمنية وإنسانية متشابكة، وبينما تستمر الدعوات الحقوقية للمطالبة بحماية حقوق العاملين في قطاع التعليم، يبقى مستقبل هذه المطالب مرتبطاً بمدى قدرة المؤسسات المعنية على الاستجابة للتحديات المتراكمة التي تواجه أحد أهم القطاعات الحيوية في المجتمع الإيراني.

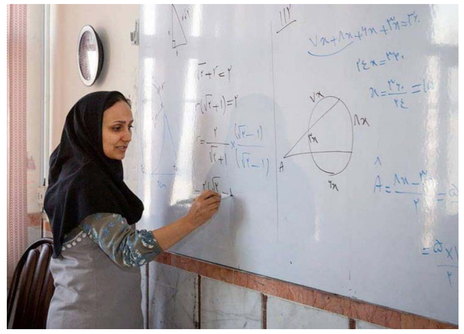

آمنة بيرقداري

فروغ خسروي

كوكب بداغي

هل تغسل الأرز قبل الطهو؟ ما كشفته الدراسات قد يغيّر عادةً يتبعها الملايين

رغم أن غسل الأرز قبل الطهي يُعد من أكثر العادات انتشاراً في المطابخ حول العالم، فإن الدراسات العلمية الحديثة تشير إلى أن هذه الخطوة قد لا تكون ضرورية بالقدر الذي يعتقده كثيرون، خصوصاً عندما يتعلق الأمر بقوام الأرز المطبوخ أو سلامته الغذائية.

وبحسب تقرير نشره موقع Live Science واستند إلى نتائج عدد من الدراسات العلمية وآراء خبراء في علوم الأغذية والتغذية، فإن تأثير غسل الأرز يختلف باختلاف الغاية منه، سواء كانت تحسين القوام أو تقليل الملوثات أو الحفاظ على القيمة الغذائية.

هل يجعل غسل الأرز الحبوب أقل التصاقًا؟

يُزرع الأرز عادةً في حقول مغمورة بالمياه بشكل دائم، وعند نضوج الحبوب تُحصد وتُطحن لإزالة القشور الخارجية غير الصالحة للأكل، ما ينتج عنه الأرز البني، قبل أن تُزال طبقة النخالة للحصول على الأرز الأبيض، وخلال عملية الطحن قد تتعرض بعض الحبوب للتلف، ما يترك طبقة من النشا على سطحها الخارجي، وهو ما دفع كثيرين للاعتقاد بأن غسل الأرز يزيل هذا النشا ويجعل الحبوب أقل التصاقاً بعد الطهي، لكن: دراسة علمية نُشرت عام ٢٠١٩ أظهرت أن هذا الاعتقاد غير دقيق، إذ أوضحت إيفانجلين مانتزيوريس، اختصاصية التغذية المعتمدة في جامعة أديلايد الأسترالية، أن التصاق الأرز لا ينتج عن النشا السطحي المعروف باسم «الأميلوز»، بل عن نوع آخر من النشا يُسمى «الأميلوبكتين» يوجد داخل الحبة نفسها ويتحرر أثناء عملية الطهي.

وأكدت الدراسة أن كمية الأميلوبكتين المتسربة أثناء الطهي لا تتأثر بغسل الأرز، ما يعني أن عملية الشطف لا تغير مستوى التصاق الحبوب بعد النضج.

نوع الأرز هو العامل الحاسم

وأظهرت اختبارات أجريت على عينات من ثلاثة أنواع مختلفة من الأرز وزنها ١٠ غرامات، جرى غسلها بالطريقة نفسها وطهيها لمدة ٣٠ دقيقة، أن العامل الأهم في تحديد درجة التصاق الأرز هو نوع الحبوب المستخدمة وليس عملية الغسل، وخلص الباحثون إلى أن الأرز اللزج «Glutinous Rice» يمنح أعلى درجات التماسك والالتصاق، في حين يكون الأرز متوسط الحبة وأرز الباسمين أقل التصاقاً بطبيعتهما.

تاريخياً، كان غسل الأرز خطوة ضرورية لأسباب تتعلق بالنظافة والسلامة الغذائية، إذ كان يساعد على إزالة الغبار والحشرات الصغيرة وبقايا القشور والحصى التي قد تختلط بالمحصول أثناء عمليات الحصاد والتخزين.

غير أن بو وانغ، الباحث في علوم الأغذية بجامعة أديلايد، أوضح لموقع «لايف ساينس» أن الأرز المتوافر حالياً في المتاجر الكبرى ومن خلال الموردين الموثوقين يمر بسلسلة طويلة من عمليات التنظيف والمعالجة قبل وصوله إلى المستهلك.

وأشار إلى أن الأرز يُنظف باستخدام معدات متخصصة مثل المناخل وآلات النفخ، ثم يُجفف ويُزال قشره ويُطحن ويُصنف ويُعبأ وفق معايير جودة صارمة، كما تسهم مرحلة التجفيف في تقليل الرطوبة والحد من نمو الميكروبات أثناء التخزين، ما يجعل الأرز منتجاً آمناً نسبياً للاستهلاك دون حاجة ملحة إلى غسله.

ماذا عن الزرنيخ والملوثات الدقيقة؟

ورغم ذلك، يلفت الخبراء إلى أن غسل الأرز قد يحقق بعض الفوائد الإضافية، فبحسب بيرمال ديو، الباحث في علوم الأغذية والمتخصص في البيولوجيا الجزيئية بجامعة أديلايد، تحتوي بعض أنواع الأرز على كميات طبيعية من الزرنيخ غير العضوي الذي تمتصه النباتات من التربة والمياه أثناء النمو، وقد يساعد شطف الحبوب في إزالة جزء من الزرنيخ الموجود على سطحها.

كما أظهرت دراسة نُشرت عام ٢٠٢١ أن غسل الأرز قبل الطهي يمكن أن يخفض كمية الجزيئات البلاستيكية الدقيقة «Microplastics» الموجودة فيه بنسبة تتراوح بين ٢٠ و٤٠ في المئة.

ورغم أن التأثيرات الصحية لهذه الجزيئات لا تزال قيد الدراسة، فإن الأدلة العلمية المتزايدة تشير إلى احتمال ارتباطها بمخاطر صحية محتملة، في المقابل، يؤدي غسل الأرز إلى فقدان جزء من العناصر الغذائية القابلة للذوبان في الماء، مثل النحاس والحديد والزنك والفاناديوم.

إلا أن إيفانجلين مانتزيوريس تؤكد أن هذه الخسارة تبقى محدودة من الناحية العملية، لأن الأرز لا يشكل مصدراً رئيسياً لهذه المعادن في النظام الغذائي لمعظم الأشخاص، وبالتالي فإن غسل الحبوب لن يترك تأثيراً غذائياً ملحوظاً.

وتخلص الدراسات التي استعرضها تقرير «لايف ساينس» إلى أن غسل الأرز لا يؤثر فعلياً في درجة التصاقه بعد الطهي، كما أنه لم يعد ضرورة تتعلق بالسلامة الغذائية في معظم أنواع الأرز التجارية الحديثة، ومع ذلك، قد يساعد الشطف في تقليل بعض الملوثات السطحية مثل الزرنيخ والجزيئات البلاستيكية الدقيقة، ولذلك، يرى الخبراء أن شطف الأرز مرة أو مرتين بلطف قبل الطهي يُعد خياراً عملياً ومتوازناً بالنسبة لمعظم المستهلكين، دون الحاجة إلى الإفراط في الغسل أو القلق بشأن تأثيره على جودة الطبق النهائي.

الحقيقة العلمية وراء شرب الماء في الأوعية النحاسية

تحول شرب الماء في أكواب نحاسية بعد تركه فيها طوال الليل إلى صيحة جديدة على مواقع التواصل الافتراضي، يزعم مؤيدوها أنها تحسن الهضم، وتعزز المناعة، وتساعد على التمتع بشيخوخة صحية، غير أن خبراء أكدوا أن هناك لبساً في هذه المسألة.

وليست فكرة تخزين الماء في الأواني النحاسية فكرة جديدة، فهي ممارسة صحية تقليدية في بعض الثقافات منذ قرون، وأكد خبراء أن بعض تلك الادعاءات تستند إلى جزء من الحقيقة، ولكن ليس بالضرورة للأسباب التي يروج لها على مواقع التواصل الاجتماعي، وفق موقع «فيري ويل هيلث».

تأثير النحاس المضاد للميكروبات

يلعب النحاس دوراً هاماً في إنتاج الطاقة، وأيض الحديد، ووظائف الجهاز المناعي، وتكوين الأنسجة الضامة، لكن هذا لا يعني تلقائياً أن شرب الماء في كوب نحاسي سيحسن الصحة العامة للجسم، غير أن إحدى الفوائد المثبتة للأوعية النحاسية هي نشاطها المضاد للميكروبات، إذ يمكن للنحاس القضاء على بعض الكائنات الدقيقة الضارة، بما في ذلك البكتيريا الملوثة للمياه.

وقالت ديبي بيسن، أخصائية التغذية ومديرة التوعية الغذائية في مركز «هولي نيم» الطبي: «تتمتع الأكواب النحاسية بفائدة موثقة جيداً تتمثل في القضاء على مسببات الأمراض المنقولة بالمياه مثل الإشريكية القولونية، والكوليرا، والشيغيلا، والسالمونيلا، ما يجعلها تعمل كمنقي طبيعي للمياه».

وتشير الأبحاث إلى أن تخزين الماء في أوعية نحاسية لعدة ساعات يمكن أن يقلل من التلوث البكتيري، ما يفسر سبب استخدام الأوعية النحاسية تاريخياً في المناطق التي تعاني من محدودية الوصول إلى مياه الشرب النظيفة، وتطرح هذه النقطة سؤالاً هاماً، فإذا كانت المياه معالجة ونظيفة في الأصل، فلا فائدة من تخزينها في كوب نحاسي لتصفيتها،

ماذا عن الادعاءات الصحية الأخرى؟

وتشمل المزاعم المنتشرة على الإنترنت تحسين الهضم، وتقليل الالتهابات، وتعزيز وظائف الغدة الدرقية، وتحسين الصحة العامة، غير أن أيا من هذه الادعاءات لم يستند إلى أي دراسات بشرية.

وقالت سيدني لابي، أخصائية تغذية مسجلة: «النحاس معدن أساسي، لكن معظم الناس يحصلون بالفعل على كميات كافية منه من الغذاء، ولم تظهر الأبحاث أن شرب الماء من كوب نحاسي يوفر فوائد إضافية كبيرة»، وميزة الأكواب النحاسية مقارنة بالأكواب البلاستيكية هي خلوها من المواد الكيميائية المرتبطة بالبلاستيك، ورغم أن الباحثين ما زالوا يدرسون التأثيرات الصحية للمايكرو بلاستيك، فإن بعض الأشخاص يفضلون استخدام المواد القابلة لإعادة الاستخدام مثل النحاس أو الزجاج أو الفولاذ المقاوم للصدأ لتقليل التعرض للجسيمات البلاستيكية.

متى يجب التوقف عن استخدام الكوب النحاسي؟

بالنسبة لمعظم البالغين الأصحاء، فإن شرب الماء في كوب نحاسي لا يسبب أي ضرر، غير أن الإكثار منه ليس ضروريا، ويمكن أن يتسرب النحاس تدريجيا إلى الماء عند تخزينه في الكوب، ومع مرور الوقت والتكرار يؤدي ذلك إلى زيادة إجمالي كمية النحاس المستهلكة، ويؤدي الإفراط في تناول النحاس إلى أعراض هضمية مثل الغثيان وألم المعدة، كما أن الحالات المصابة باضطرابات استقلاب النحاس يجب أن تكون حذرة؛ لأن شرب الماء في أكواب نحاسية قد يعيق معالجة الجسم للنحاس والتخلص منه.

نهائي ناري مرتقب في دورة المحبة الكروية

روناهي/ قامشلو ـ تترقب الجماهير الكروية المباراة النهائية لدورة المحبة التي تقام منافساتها على أرضية ملعب آزادي المغطى بمدينة قامشلو، والتي من المقرر أن تقام يوم السبت القادم المصادف 2026/6/27، الساعة التاسعة مساءً.

وتأهل فريقا آفدار عامودا وروزان للصرافة إلى المباراة النهائية بعد فوزهما في مواجهتي الدور نصف النهائي اللتين أقيمتا على أرضية ملعب آزادي المغطى.

في المباراة الأولى، تمكن آفدار عامودا من حجز بطاقة العبور إلى النهائي بعد فوزه على آزادي كيل بهدف دون مقابل. في لقاء اتسم بالندية والإثارة حتى صافرة النهاية، ونال لاعب آفدار عامودا محمد حاج يونس (كاتوزو) جائزة أفضل لاعب في المباراة بعد الأداء المميز الذي قدمه.

أما المباراة الثانية، فقد شهدت إثارة كبيرة بين روزان للصرافة وشباب آفدار، حيث انتهى الوقت الأصلي بالتعادل الإيجابي بهدفين لكل فريق. ليحتكم الطرفان إلى ركلات الترجيح التي ابتسمت لفريق روزان للصرافة بنتيجة ٤-٣، ليحجز بدوره مقعده في النهائي، وحصل لاعب روزان للصرافة إيفان سليمان على جائزة أفضل لاعب في المباراة، وبذلك يضرب آفدار عامودا موعداً مع روزان للصرافة في المباراة النهائية، في مواجهة مرتقبة يسعى خلالها الفريقان للتتويج بلقب الدورة، بحيث تضم قائمة الفريقين نخبة من نجوم الكرة في الجزيرة السورية.

والدورة شارك فيها ١٤ فريقاً وقسموا على ثماني مجموعات وتأهل للدور الثاني من كل مجموعة أصحاب المركزين الأول والثاني.

المغرب يفوز على هايتي ويحجز مقعده في دور الـ٣٢

حجز المنتخب المغربي مقعده في دور الـ٣٢ من كأس العالم ٢٠٢٦، بفوزه العريض على هايتي (٤-٠). على ملعب أتلانتا بالولايات المتحدة الأمريكية، ضمن منافسات الجولة الثالثة والأخيرة من دور المجموعات.

وشهدت المباراة بداية قوية من هايتي، التي افتتحت التسجيل عبر هدف عكسي من الحارس المغربي، ياسين بونو، في الدقيقة ١٠، إثر كرة سددها ليني جوزيف بكعبه، وأدرك أشرف حكيمي التعادل للمغرب في الدقيقة ٣٩، قبل أن يعيد ويلسون إيسيدوهايتي للمقدمة، بتسجيله الهدف الثاني في الدقيقة ٤٣، لكن: أسود الأطلس رفضوا الخروج متأخرين من الشوط الأول، حيث أحرز إسماعيل الصيباري هدف المغرب الثاني في الدقيقة (٤٥+١)

وفي الشوط الثاني، نجح المنتخب المغربي في تسجيل هدفين آخرين، عبر البديلين سفيان رحيمي وياسين جسيم، على الترتيب، في الدقيقتين ٧٨ و٨٩، ليحسم المباراة لصالحه (٤-٠) بعدما أهدر العديد من الفرص، التي كانت كفيلة بمنحه فوزًا أكبر.

وحصد أسود الأطلس سبع نقاط مكررين بذلك إنجاز نسخة ٢٠٢٢، ليؤكدوا أن ما حدث في قطر لم يعد مجرد إحصائية عابرة، بل تحول إلى بصمة راسخة تؤكد أن «أسود الأطلس» باتوا الرقم الأصعب عربياً وأفريقياً في معادلة دور المجموعات المونديالي. والوحيدين الذين لامسوا هذا السقف مرتين متتاليتين، فقد جاءت النقاط السبع وسط عاصفة من التحديات؛ مجموعة حديدية، ضغوط مضاعفة بعد إنجاز قطر، وترقب عالمي يضع كل تمريرة تحت المجهر.

ورغم ذلك، شق أسود الأطلس طريقهم بثبات الواثق، مستندين إلى منظومة دفاعية صلبة لا تلين، وهجوم خاطف يعرف كيف يضرب في اللحظة القاتلة، وانتصارات انتُزعت بعد تعب ليرسل المنتخب رسالةً مدوية، أن جيل ٢٠٢٢ لم يكن صدفة، وجيل ٢٠٢٦ جاء ليؤكد أن المغرب لم يعد ضيف شرف على المونديال.

وبهذه السبع نقاط رسّخ المغرب مرةً أخرى أقدامه في نادي كبار أفريقيا عبر كل العصور، وأثبت أن قصة المجد التي بدأت في الدوحة لم تُطوَ صفحاتها بعد، كما أنه المنتخب المغربي دخل تاريخ كأس العالم من أكثر من باب، بعدما قلب تأخره إلى فوز على هايتي بنتيجة (٤-٢). وبذلك فقد أصبح المغرب ثاني منتخب إفريقي يسجل أربعة أهداف، في مباراة واحدة بكأس العالم، بعد جاره الجزائر الذي هزم كوريا الجنوبية (٤-٢) في مونديال ٢٠١٤، كما حقق «أسود الأطلس» إنجازًا آخر غير مسبوق في تاريخ مشاركاتهم بالمونديال، إذ انتصروا للمرة الأولى في مباراة بعدما كانوا متأخرين في النتيجة.

وكان المنتخب المغربي قد خسر ١١ من أصل ١٢ مباراة سابقة، تأخر خلالها في النتيجة بكأس العالم، فيما انتهت المواجهة الوحيدة المتبقية بالتعادل مع بلغاريا (١-١). في نسخة ١٩٧٠، قبل أن ينجح المغرب في قلب الطاولة أمام هايتي، بعدما تأخر في النتيجة مرتين (١-٠ و٢-١).

من جانبه يرى المغربي بلال الخنوس نجم شتوتغارت الألماني، أن منتخب بلاده افتقر إلى التواضع في مواجهة هايتي، ودفع الثمن. مشيرًا إلى أن الفترة المقبلة في المونديال لا تحتمل الأخطاء.

وتأخرت كتيبة أسود الأطلس مرتين أمام منتخب هايتي الذي وقع المونديال رسميًا قبل هذه المباراة، لكنها عادت وحققت انتصارًا عريضًا في النهاية، وعن هذا قال الخنوس في تصريحات لشبكة «بي إن سبورتس»: «أعتقد أننا افتقرنا للتواضع في بعض الأحيان، ودفعنا الثمن».

وأضاف حسبما نقل موقع «فوت ميركاتو» الفرنسي: «لم نكن ملتزمين تمامًا بالتحديات، ولم نلعب هجماتنا بكامل طاقتنا، بما منحهم الثقة، هكذا سجلوا هدفين».

وتابع: «طلب منا المدرب (محمد وهبي) أن نكون أكثر فاعلية في التحديات، وأن نستعيد الكرة، هذا ما فعلناه في الشوط الثاني، والفوز مستحق في النهاية».

وأكمل تصريحاته:«لدينا خطة لعب، والفريق يثق بها، سخّرنا قدراتنا لخدمة الفريق، وقد أتى ذلك ثماره رغم الأهداف التي استقبلناها».

وأثم: «انتهى الجزء الأول من البطولة، ونحن على وشك بدء الجزء التالي، وحينها سيكون الأمر: إما الفوز يعني الاستمرار، أو الخسارة تعني الخروج، الفريق يدرك ذلك».

وفي الجانب الآخر ورغم نجاح المنتخب المغربي في حجز بطاقة التأهل إلى دور الـ٣٢ من بطولة كأس العالم ٢٠٢٦، فإن مواجهة هايتي، حملت ثلاثة أرقام سلبية للحارس المخضرم ياسين بونو.

وتسبب بونو في الهدف الأول لمنتخب هايتي بعدما سجل الكرة بالخطأ في مرماه خلال المباراة التي انتهت بفوز «أسود أطلس» ٤-٢ ضمن الجولة الأخيرة من دور المجموعات، وبحسب شبكة «سوفا سكور» لإحصائيات كرة القدم، فإن حارس المغرب حصل على (٥,٤٧)، ليكون ثاني أسوأ تقييم بين لاعبي المباراة، في واحدة من أصعب مبارياته خلال مشواره الدولي، ولم تتوقف الأرقام السلبية عند هذا الحد، إذ أصبح بونو رابع لاعب مغربي في تاريخ كأس العالم يسجل هدفًا ذاتيًا في شباك منتخب بلاده، كما ساهم الهدف العكسي في وصول عدد الأهداف الذاتية المسجلة بواسطة لاعبي المغرب في تاريخ المونديال إلى أربعة أهداف بشكل عام، لتصبح المملكة ثاني منتخب في تاريخ كأس العالم يسجل لاعبوه هذا الرقم بعد المكسيك.

ورغم هذه الأرقام غير المرغوبة، فإن المنتخب المغربي نجح في الوصول إلى سبع نقاط بالتساوي مع البرازيل، ولكنه تراجع للمركز الثاني بفارق الأهداف، ليواصل مشواره في البطولة ويؤجل الحديث عن الأخطاء الفردية إلى ما بعد ضمان التأهل.

وسيأمل بونو في طي صفحة مواجهة هايتي سريعًا، واستعادة مستواه المعهود خلال الأدوار الإقصائية، خاصةً أنه يعد أحد أهم عناصر المنتخب المغربي وصاحب الدور البارز في العديد من الإنجازات التي حققها «أسود الأطلس» خلال السنوات الأخيرة.

مجزرة ٢٥ حزيران.. حين تحولت فرحة الانتصار مأساة

كوباني/ سلافا أحمد ـ لم تكن مجزرة25 حزيران في كوباني مجرد هجوم إرهابي عابر، بل محاولة انتقامية استهدفت المدينة، وأصبحت رمزاً عالمياً للمقاومة بعد انتصارها على داعش في مقاومة تاريخية استمرت 134 يوماً، ولما أرادت المرتزقة تحويل انتصار كوباني مأساة، استطاع أهالي المدينة وقواتها المدافعة أن يحولوا الألم إلى إرادة، لتبقى المجزرة شاهداً على وحشية الإرهاب، ودليلاً على صمود مدينة رفضت الانكسار رغم التضحيات.

في فجر الخامس والعشرين من حزيران ٢٠١٥، تحولت شوارع كوباني وقرية برخ باتان إلى مسرح لأبشع المجازر التي ارتكبتها مرتزقة داعش الإرهابي بحق المدنيين. وبينما كانت المدينة تحاول تضميد جراحها بعد تحريرها من الإرهاب، عادت لتستيقظ على أصوات الرصاص وصيحات الاستغاثة، في جريمة لا تزال آثارها حاضرة في ذاكرة الأهالي حتى اليوم.

أحد عشر عاماً مضت على مجزرة ٢٥ حزيران، لكن الزمن لم ينجح في محو تفاصيل ذلك الفجر الدامي من ذاكرة أهالي كوباني. ففي الساعات الأولى من صباح ذلك اليوم، تسللت مجموعات من مرتزقة داعش إلى المدينة وقرية برخ باتان، متنكرة بأزياء عسكرية. فنفذت عمليات قتل جماعي استهدفت المدنيين العزل من نساء وأطفال وشيوخ، مرتكبة واحدة من أكثر الجرائم دموية في تاريخ المنطقة، مخلفة مئات الضحايا بين شهيد وجريح.

فجر تحول كابوساً

ولم يكد أهالي كوباني يطوون صفحة واحدة من أصعب المعارك التي شهدتها كوباني، فرحلة اللجوء إلى شمال كردستان، حتى وجدوا أنفسهم أمام مأساة جديدة. فبعد أقل من خمسة أشهر على إعلان الانتصار على مرتزقة داعش الإرهابية في مقاومة كوباني التاريخية في السادس والعشرين من كانون الثاني عام ٢٠١٥، عادت المرتزقة لتحاول النيل من كوباني بطريقة أكثر وحشية، مستهدفة هذه المرة المدنيين الذين كانوا يحاولون استعادة حياتهم بين أنقاض الحرب.

وفي الساعات الأولى من فجر الخامس والعشرين من حزيران ٢٠١٥، في أيام شهر رمضان الفضيل، كانت المدينة تغط في هدوء نسبي. العائلات داخل منازلها، والأطفال نيام، يعدون السحور، كان الأهالي يعتقدون أن مرحلة الخطر الأكبر قد انتهت مع طرد داعش من المدينة. لكن ذلك الهدوء لم يدم طويلاً، وخلال لحظات قليلة مع ساعات الفجر الأولى، بدأت مجموعات من مرتزقة داعش بالتسلل إلى مدينة كوباني وقرية برخ باتان الواقعة جنوب المدينة بنحو ٢٧ كيلومتراً، وكان المهاجمون يستقلون اثنتي عشرة سيارة عسكرية، ثماني منها اتجهت نحو مركز مدينة كوباني وأربع نحو قرية برخ باتان، متنكرين بأزياء وحدات حماية الشعب وبركان الفرات، ما سمح لهم بالتنقل والوصول إلى الأحياء السكنية دون إثارة الشكوك في الدقائق الأولى من الهجوم.

وما إن انتشرت المرتزقة داخل المدينة حتى بدأت تنفيذ عمليات قتل ممنهجة بحق المدنيين، فلم يكن هدفهم المواقع العسكرية للمقاتلين، بل كان المدنيون أنفسهم الهدف، حيث أُطلقت النيران على العائلات داخل منازلها، واستهدفت النساء والأطفال والشيوخ في الشوارع والأحياء السكنية. وتحولت الأزقة التي كانت تستعد لاستقبال يوم جديد إلى ساحات للدماء والخوف.

وتركز انتشار المرتزقة في عدد من الأحياء والمواقع المهمة داخل المدينة، من بينها "حي مكتل، وكاني كردان، وحي الجمارك القريب من الحدود، وحي كانيا مرشدا"، إضافة إلى مناطق أخرى، وفي الوقت ذاته كانت مجموعات أخرى تنفذ هجمات مماثلة في قرية برخ باتان، ما أدى إلى اتساع رقعة المجزرة خلال ساعات قليلة.

كوباني.. المدينة التي فقدت أبناءها

ولم يكن المشهد الذي عاشته كوباني في ذلك اليوم يشبه أي يوم آخر، أصوات الرصاص امتزجت بصراخ الأمهات واستغاثات الأطفال، فتحولت الشوارع التي كانت تنبض بالحياة إلى أماكن يسودها الصمت والخوف، فيما هرعت العائلات للبحث عن أماكن آمنة تختمي بها، بعضهم بقي ساعات طويلة داخل المنازل دون معرفة ما يجري في الخارج، وآخرون شاهدوا بأعينهم مشاهد فقدان أقاربهم وجيرانهم في لحظات لم يتمكنوا من استيعابها حتى اليوم، فلم يعلم الغالبية من الأهالي ما الذي يجري، فكان البعض يعتقد بأن مدينة صرين قد خُررت من رجس مرتزقة داعش، وأصوات الرصاص احتفالا بالنصر، والبعض الآخر حاول الاختباء داخل منازلهم خشية المجهول، لكن المرتزقة كانت ينتقلون بين الأحياء وتهاجم المنازل للبحث عن ضحايا جدد، وخلال ساعات الهجوم الأولى، ارتكبت مرتزقة داعش واحدة من أبشع الجرائم في تاريخ المدينة، فارتقى المئات للشهادة وإصابة المئات، وحسب الإحصائيات الموثقة من مجلس عوائل الشهداء في كوباني، أسفرت المجزرة عن استشهاد ٢٥٣ مدنياً وإصابة ٢٧٣ آخرين، فيما استشهد أيضاً ٣٠ مقاتلاً من وحدات حماية الشعب ووحدات حماية المرأة وقوى الأمن الداخلي خلال عمليات التصدي للمهاجمين وحماية السكان.

وكان الأطفال والنساء من أكثر الفئات التي دفعت ثمن تلك الجريمة، إذ استشهد ٣٧ طفلاً و٧٧ امرأة، بينهن ثلاث نساء حوامل، و٩٣ طفلاً يتيما في ساعات قليلة.

مقاومة أنقذت المدينة من كارثة أكبر

ورغم تسلل المرتزقة خفية إلى مدينة كوباني وتنكرهم بأزياء المقاتلين وانتشارهم الواسع في المدينة وقرية برخ باتان، لم يستغرق الأمر لحظات قليلة جداً، حتى بدأت وحدات حماية الشعب ووحدات حماية المرأة وقوات الأسايش بالتحرك لمواجهة المرتزقة، وعليها بدأت الاشتباكات العنيفة بين أهالي كوباني ومقاتلي وحدات حماية المرأة ووحدات حماية الشعب لمجابهة المرتزقة داخل الأحياء السكنية وبين المنازل والشوارع الضيقة، في محاولة لمنع توسع الهجوم وحماية ما تبقى من المدنيين.

واستمرت عمليات التمشيط واللاحقة لأيام، تمكنت خلالها القوات المدافعة عن المدينة من القضاء على المرتزقة وإنهاء وجودهم داخل كوباني وبرخ باتان، وبفضل تلك المقاومة السريعة، أُحبطت خطة المرتزقة الرامية إلى إحداث مجزرة أوسع وإعادة حالة الفوضى والرعب إلى المدينة التي كانت قد تحولت إلى رمز عالمي لمقاومة الإرهاب.

انتقام داعش

فمجزرة ٢٥ حزيران لم تكن حدثاً منفصلاً عن مقاومة كوباني، بل كانت امتداداً لها. فالمرتزقة التي فشلت في السيطرة على كوباني بعد ١٣٤ يوماً من المعارك الطاحنة، وكسر شوكتها في تلك المدينة الصغيرة، حاولت الانتقام لخسارتها الفادحة من أبناء كوباني عبر استهدافها لسكانها بشكل مباشر.

فقد شكل انتصار كوباني نقطة تحول في النضال ضد داعش، ليس فقط على المستوى السوري، بل على مستوى المنطقة والعالم أجمع. ومنذ ذلك الانتصار، بدأت صورة مرتزقة داعش التي كانت توصف بأنها لن تهزم بالانهيار، فيما تحولت كوباني إلى رمز للمقاومة والصمود في مواجهة الإرهاب في العالم أجمع.

ولهذا السبب، ينظر أهالي المدينة إلى مجزرة ٢٥ حزيران بوصفها محاولة انتقامية استهدفت إرادة المجتمع قبل أن تستهدف أبناءه، إلا أن المدينة التي صمدت في وجه الحصار والمعارك، استطاعت أيضاً أن تتجاوز آثار المجزرة وتواصل طريقها رغم الجراح العميقة التي ما زالت حاضرة في ذاكرتها حتى اليوم.

ذاكرة لا تغيب

وبعد أحد عشر عاماً، لا تزال تفاصيل ذلك الفجر الدامي حاضرة في وجدان وذاكرة أهالي كوباني، أسماء الشهداء ما زالت تتردد في البيوت والشوارع، وصور الشهداء ما زالت معلقة على الجدران وفي ساحات المدينة، وفي كل عام يعود الأهالي إلى مقابر الشهداء حاملين الورود وذكريات الفقد، مؤكدين، أن الجريمة لن تنسى، وأن العدالة للشهداء ستبقى مطلباً حاضراً ما دامت الذاكرة حية.

فلكل منزل في كوباني قصة فقدان أو إصابة أو نجاة من الموت، ولكل شارع ذكرى مرتبطة بذلك الفجر الذي تحول إلى واحد من أكثر الأيام إيلاماً في تاريخ المدينة.

لقد أرادت مرتزقة داعش من خلال المجزرة أن يحول انتصار كوباني إلى مأساة، لكن المدينة التي واجهت الإرهاب بأبنائها وبناتها استطاعت أن تحول الألم إلى قوة، والدماء إلى ذاكرة مقاومة، لتبقى كوباني شاهدة على واحدة من أبشع جرائم القرن الحادي والعشرين، وفي الوقت ذاته رمزاً للصمود والانتصار على الإرهاب.

ارتفاع أسعار المحروقات يشلُّ حركة النقل بين ديرك وقامشلو

مركز الأخبار ـ تشهدُ حركة النقل بين مدينتي ديرك وقامشلو شللاً شبه تام، عقب الارتفاع الكبير في أسعار المازوت والبنزين، ما أدى إلى قفزةٍ غير مسبوقة في أجور النقل وصلت إلى 35 ألف ليرة سوريّة للراكب الواحد.

تراجعت حركة النقل والمواصلات بشكلٍ ملحوظ، في كراج مدينة ديرك خلال الأيّام الأخيرة، نتيجة الارتفاع الحاد في أسعار المحروقات، وارتفعت أجرة الراكب الواحد بين ديرك وقامشلو من ١٥ ألف ليرة سوريّة إلى ٣٥ ألف ليرة، ما أدى إلى عزوف العديد من المواطنين عن السفر والتنقل بسبب عدم قدرتهم على تحمّل التكاليف الجديدة.

وجاءت هذه الزيادة بعد رفع سعر ليتر المازوت الحر من ٥٥ ليرةً إلى نحو ٧٥ سنتاً أمريكياً وانخفاض كمية المازوت المدعوم الذي يُقدّم للسيارات، وكان يباع بسعر ٥٢٥ للتر الواحد، بسبب تخفيض الكمية الموردة، الأمر الذي تسبب بارتفاع تكاليف التشغيل على السائقين، وألقى بظلاله على مختلف القطاعات الخدمية والمعيشية في المنطقة، كما ارتفعت أسعار البنزين المدعوم من ٤٥٠ ليرة سوريّة، إلى ٥٥ سنتاً (سعر صرف الدولار يعادل ١٢٨٠٠ ليرة للدولار الواحد).

وتزامنت هذه الزيادات في أسعار المحروقات مع استمرار انقطاع الكهرباء، وارتفاع أسعار السلع الأساسية، بالإضافة إلى الرسوم والضرائب المفروضة على حركة البضائع في المعابر.

وقال المواطن "أحمد عيسى" من مدينة ديرك، إن التنقل إلى قامشلو أصبح أكثر صعوبة خلال الأيام الماضية، مشيراً إلى أن السيارات باتت تنتظر لساعاتٍ طويلة داخل الكراج بسبب قلة عدد الركاب، في حين تسببت زيادة أسعار البنزين بارتفاع أجور سيارات الأجرة أيضاً.

وأضاف إن ارتفاع تكاليف النقل انعكس بدوره، على أسعار المواد الغذائية والاحتياجات الأساسية، ما فاقم من معاناة الأهالي في ظل الظروف الاقتصادية الراهنة.

من جانبه، أوضح السائق "محمد علي"، العامل على خط ديرك ـ قامشلو، إن حركة الكراج تشهد ركوداً واضحاً بسبب ارتفاع أجور النقل، مؤكداً إن عدد الرحلات والركاب تراجع بشكلٍ كبير.

وأشار، إلى إن مردود العمل اليومي لم يعد يغطي متطلبات المعيشة وتكاليف تشغيل المركبة، لافتاً إلى أن السائقين يواجهون صعوباتٍ متزايدة نتيجة ارتفاع أسعار الوقود وتدهور الأوضاع الاقتصادية بشكلٍ عام.

ويخشى الأهالي والسائقون من استمرار الأزمة خلال الفترة المقبلة، في حال عدم اتخاذ إجراءات تحد من ارتفاع تكاليف المحروقات وتخفف الأعباء عن قطاع النقل والمواطنين.

وخلال الأيام الماضية، شهدت عدة مدن في مناطق الجزيرة، احتجاجات مطالبة بخفض أسعار المحروقات وضبط الأسعار في الأسواق.

استئناف أعمال تنفيذ مشروع أوتوستراد قامشلو ـ ديرك

مركز الأخبار ـ استأنفت شركة إسكندر للمشاريع، أعمال تنفيذ أوتوستراد قامشلو ـ ديرك بطول ١٠٠ كيلومتر، بعد توقفه خلال الشتاء بسبب الأحوال الجوية والتوترات الأمنية. ويُعدُّ المشروع من أكبر مشاريع البنية التحتية التي أطلقتها الإدارة الذاتية، ومن المتوقع أن يخدم أكثر من ٥٠٠ قريةً وعدداً من مدن منطقة الجزيرة وصولاً إلى معبر سيمالكا.

استأنفت شركة إسكندر للمشاريع تنفيذ مشروع أوتوستراد قامشلو ـ ديرك، الممتد من مدينة قامشلو وصولاً إلى معبر سيمالكا الحدودي. وذلك بموجب العقد المبرم مع اتحاد البلديات في الجزيرة منذ عام ٢٠٢٢.

ويُعد المشروع من أضخم مشاريع الطرق في المنطقة، إذ يمتد على مسافة ١٠٠ كيلومتر وبعرض تسعة أمتار، إضافةً إلى حرم جانبي للطريق. ويهدف إلى تحسين شبكة المواصلات بين مدن قامشلو، تربه سبيه، جل آغا، كركي لكي، وديرك، وربطها بمعبر سيمالكا، إلى جانب خدمة أكثر من ٥٠٠ قريةً تقع شمال وجنوب الطريق.

وخلال العام الماضي، أنجزت الشركة الطبقة الأولى من المجبول الزفتي على مقطعين من الطريق. الأول بين قامشلو وتربه سبيه بطول ٣٠ كيلومتراً، والثاني بين ديرك وكركي لكي بطول يزيد على ٢٠ كيلومتراً، قبل أن تتوقف الأعمال نتيجة الظروف الجوية والتوترات الأمنية.

ومع بداية فصل الصيف، عادت ورشات العمل لاستكمال المشروع، حيث تُنفذ حالياً أعمال الحفر والتأسيس عبر وضع ثلاث طبقات من مادة البقايا، تليها طبقتان من الحجر المكسر، ثم رش مادة (MCO) قبل البدء بأعمال المجبول الزفتي على ثلاث مراحل.

وقال مدير شركة إسكندر للمشاريع، «خليل علي»، إن الشركة تعمل على استكمال الطريق وفق العقد المبرم مع اتحاد البلديات، مؤكداً أن المشروع يسير وفق الخطة الموضوعة بعد تجاوز العوائق التي فرضتها الظروف السابقة.

وأوضح؛ إن «الأعمال تتركز حالياً على استكمال طريق قامشلو - تربه سبيه، حيث أُنجزت الطبقة السطحية الأولى من المجبول الزفتي، فيما يجري التحضير لتنفيذ الطبقتين المتبقيتين خلال أشهر الصيف، كما تتواصل الأعمال على محور ديرك - سيمالكا، بما يشمل توسيع عرض الطريق من ستة أمتار إلى ١٠ أمتار».

وأشار؛ إلى إن «الطريق ما يزال في مرحلة التأسيس، حيث تم تنفيذ ثلاث طبقات من مادة البقايا بسماكة إجمالية تبلغ ٦٠ سم بعد الدمك، إضافةً إلى طبقتين من الحجر المكسر بسماكة ٤٠ سم»، كما انتهت الشركة من المرحلة الأولى على محور ديرك - كركي لكي، وبدأت بتنفيذ المنصف الوسطي للطريق بين ترنه سبيه، وقامشلو.

ولتسهيل إيصال مادة المجبول الزفتي إلى مواقع العمل، افتتحت الشركة محطة خاصة لإنتاج المجبول الزفتي في قرية كري بري، بريف تربه سبيه، على أن تبدأ أعمال التزفيت المكثفة مع مطلع شهر آب المقبل.

البدء بمحاكمة مفتي سوريا السابق أحمد بدر الدين حسون

مركز الأخبار - انطلقت أولى جلسات المحاكمة العلنية لمفتي النظام السابق في سوريا، أحمد بدر الدين حسون، في محكمةِ الجنايات الرابعة في القصر العدلي بدمشق.

بدأت أولى جلسات المحاكمة العلنية لمفتي سوريا للنظام البعثي السابق، أحمد بدر الدين حسون، في محكمة الجنايات بالقصر العدلي بالعاصمة دمشق، وفق ما نقله موقع وزارة العدل في سوريا.

ويعدّ حسون، المولود في مدينة حلب عام ١٩٤٩، من الشخصيات الدينية التي شغلت منصب مفتي الجمهورية بين عامي ٢٠٠٥ و٢٠٢١، قبل أن يصدر رئيس النظام البعثي بشار الأسد قراراً بإلغاء المنصب ضمن تعديلات على البنية الدينية الرسمية في البلاد، كما عُرف حسون بلقب «مفتي البراميل» بسبب دعمه العلني لقصف الأحياء المعارضة في حلب بالبراميل المتفجرة.

وتأتي محاكمة حسون، بعد يوم من انطلاق محاكمة وسيم الأسد، ابن عم رئيس النظام السوري بشار الأسد، أمام المحكمة نفسها في القصر العدلي بدمشق،

فيما تتصاعد المطالب الشعبية لمحاكمة جميع مرتكبي المجازر في سوريا قبل وبعد سقوط نظام البعث في البلاد، بما في ذلك مجازر الساحل والسويداء.

تحشيد وتعزيزات عسكرية سوريّة على الحدود مع لبنان

مركز الأخبار ـ أكد المرصد السوري لحقوق الإنسان، بوجود تعزيزات عسكرية واسعة لقوات الحكومة المؤقتة في سوريا، على الحدود مع لبنان. شملت نقل أسلحة وآليات ثقيلة إلى مواقع حدودية في ريف حمص ومناطق أخرى.

أفاد المرصد السوري لحقوق الإنسان، بتواصل الحشود والتحركات العسكرية لقوات الحكومة المؤقتة في سوريا، على طول الشريط الحدودي مع لبنان، شملت مناطق في ريف حمص الغربي، وريف دمشق وطرطوس، بالتزامن مع عمليات إعادة انتشار واسعة.

وأوضح المرصد، إن التعزيزات تركزت في قرى حدودية بمنطقة القصير وتلكلخ، إضافةً إلى سهل الزبداني وجرود القلمون. كما رُصد نشاط عسكري قرب الحدود الشمالية اللبنانية في منطقة عكار.

وأشار المرصد إلى نقل أسلحة ثقيلة وآليات عسكرية من ريف حلب الشرقي، باتجاه مواقع حدودية في ريف حمص، في خطوةٍ تعكس تعزيز الوجود العسكري السوري على امتداد الحدود مع لبنان.

بين أنقاض الضمير الجمعي ومتاهة الفردانية

عدنان الدوسري

كان الضمير الجمعي، في الأزمنة التي سبقت، أشبه بشبكة عصبية خفية تمتد بين أفراد المجتمع جميعاً، فتربطهم بخيط غير مرئي من القيم والمعاني المشتركة. لم يكن مجرد منظومة من المحرمات أو الأعراف الموروثة، بل كان الروح السارية في جسد الجماعة، والنسغ الذي يمنحها تماسكها واستمرارها. يومذاك، كانت نظرة عابرة من جار، أو همسة مقتضبة في مجلس، أو حتى صمت ثقيل في حضرة الناس، تمتلك من السلطة ما يفوق أحياناً قوة القوانين والأنظمة.

كان الإنسان يتردد قبل أن يخطو نحو الخطأ، لا خوفاً من عقوبة رسمية، بل خشية أن يرى صورته منكسة في مرآة الناس، وأن يفقد مكانته في وجدانها. كان العار يسبق الخطيئة، والخزي يطل من الأفق قبل وقوع الزلل، وكأن روح المجتمع نفسها تمارس رقابتها الصامتة على الجميع.

غير أن تلك المرايا التي كانت تعكس صورة واحدة للجماعة أخذت تتكسر تباعاً، حتى تناثرت شظاياها في فضاء الفردانية الحديثة، ومع هذا التحول لم يعد الضمير حقيقة اجتماعية مشتركة، بل أصبح ملكية شخصية خالصة، يحملها كل فرد معه وبعيد تشكيلها وفق قناعاته ورغباته، ولم تعد الأزمة في غياب الرقيب الخارجي، بل في الفراغ الذي خلفه رحيله: ذلك الفراغ الذي تحول إلى سوق مفتوحة للضمائر، يختار فيها الإنسان منظومته الأخلاقية كما يختار ثوبه من واجهات المتاجر، فهناك ضمير ديني متصلب، وآخر إنساني متحرر، وثالث نفعي يقيس الأشياء بميزان المصلحة وحدها، وكلها تدّعي الشرعية ذاتها في ظل غياب مرجعية جامعة، وما أقسى أن تتساوى الشرعيات حين يختفي المعيار.

ولم يكن انهيار الضمير الجمعي حادثة مفاجئة أو انقلاباً خاطفاً، بل عملية تفكيك طويلة ومعقدة، فقد جاءت الفردانية أولاً لتجعل من الذات مركز الكون، ولتحوّل المجتمع من غاية عليا إلى مجرد وسيلة لخدمة الفرد، فتراجع السؤال:

ماذا ينبغي أن نفعل؟

أمام سؤال أكثر أنانية وقداسة:

ماذا أريد أنا؟

ثم جاءت أزمة المؤسسات الوسيطة التي كانت تصل الفرد بالجماعة: الأسرة الممتدة التي كانت تؤدي دور الحاضنة الأخلاقية، والحي الذي كان يشكل ذاكرة مشتركة، ودور العبادة التي كانت تذكر بالقيم والمعاني الكبرى، ومع ضعف هذه المؤسسات أو تحولها إلى كيانات شكلية، فقد الإنسان كثيراً من الجسور التي كانت تربطه بالكل.

أما الضربة الأكثر عمقاً فقد جاءت مع صعود العالم الرقمي، حين استُبدلت الوجوه الحقيقية بالشاشات الباردة، ففي الماضي كان الخجل يتولد من مواجهة الناس والعيش بينهم، أما اليوم فقد أصبح المتلقي مجهولاً، لا يعرف صاحبه ولا يراه، وغالباً ما يكافئ الإثارة والصدمة أكثر مما يكافئ الحكمة والاتزان، وهكذا انتقلت صناعة الأخلاق من ساحات التفاعل الإنساني المباشر إلى فضاءات افتراضية تفتقر إلى الدفء والمسؤولية.

وفي هذا الفراغ المتسع، نشأت مفارقة خطيرة: إذ صار كل فرد يمتلك جهازاً داخلياً معقداً لتبرير أفعاله، فالذي يخون الأمانة يجد لنفسه تأويلاً، والذي ينقض عهوده يصنع مرافعة دفاعية، والذي يستغل الآخرين يبتكر لنفسه فلسفة أخلاقية تبرر ما فعل، وما يجعل الأمر أكثر تعقيداً أن هذه التبريرات باتت تحظى بشرعية نسبية في عالم فقد معاييره المشتركة.

لكن الخطر الحقيقي لا يكمن فقط في الفعل الخاطئ، بل في الأثر الذي يتركه هذا الوضع على الحياة الداخلية للإنسان، فعندما يصبح الفرد المرجعية الوحيدة لنفسه، يتحول إلى قاضٍ وجلاد وضحية في آن واحد، وكل قرار يغدو حملاً ثقيلاً، وكل خطأ صغير يتضخم حتى يتحول إلى أزمة وجودية، لأن لا أحد يشاركه عبء الحكم أو يخفف عنه وطأة المساءلة.

وفي الوقت نفسه، أخذت القدرة على التسامح بالتآكل، فحين تغيب المعايير المشتركة، لا يعود الاختلاف مجرد تباين في الرأي، بل يتحول إلى تهديد للهوية الشخصية، ويصبح الخصم الفكري عدواً وجودياً، لا إنساناً يرى العالم من زاوية أخرى، وهنا يتحول الحوار إلى معركة، والخلاف إلى قطيعة، والرأي إلى سلاح.

قد يرى البعض في هذا التحول انتصاراً للحرية الفردية وخروجاً من قيود التقاليد القديمة، غير أن هذه القراءة تتجاهل حقيقة جوهرية: فالأخلاق التي لا تصمد إلا بوجود سلطة خارجية ليست أخلاقاً حقيقية، بل مجرد امتثال، وفي المقابل، فإن الأخلاق التي تنهار بمجرد غياب الرقيب لم تكن سوى عادة اجتماعية متوارثة، وبين هذين الطرفين نقف اليوم في منطقة رمادية مقلقة: فلا الجماعة القديمة ما زالت قادرة على القيادة، ولا الفرد الحديث بلغ من النضج ما يؤهله لقيادة ذاته وحده.

ولذلك: فإن الحل لا يكمن في استدعاء الماضي أو إعادة إنتاج سلطته القائمة على الخوف من العيب وكلام الناس، كما لا يكمن في تمجيد الفردانية المطلقة، المخرج الحقيقي يتمثل في بناء ضمير جمعي جديد، أكثر وعياً وإنسانية، يقوم على الحوار الحر والمسؤول حول معنى الخير والشر، وبعيد الاعتبار للمؤسسات الصغيرة التي تشكل مختبر الأخلاق اليومي: الأسرة، والجيرة، والصداقة، والرفقة الصالحة، لا بوصفها أجهزة رقابة، بل باعتبارها فضاءات للتعلم والمشاركة والتزكية.

فالفرد ليس مطالباً بأن يذوب في الجماعة حتى يفقد ذاته، كما أن الجماعة ليست مدعوة للتلاشي أمام رغبات الأفراد، وإنما المطلوب هو تأسيس شراكة أخلاقية جديدة، نعترف فيها بأن الخطأ ليس مجرد وجهة نظر، وأن الصواب ليس مجرد شعور شخصي، وأن المجتمع ليس ساحة صراع بين الضمائر المتنافسة، بل فضاء رحب لصقلها وتهذيبها.

في نهاية المطاف، لم يكن الضمير الجمعي سجناً كما يصوره بعضهم، بل كان جسراً خفياً يصل بين الجزر البشرية المتناثرة، وحين انهار ذلك الجسر، لم نكسب حرية أخلاقية كاملة كما توهمنا، بل خسرنا جزءاً من قدرتنا على التواصل الأخلاقي ذاته، فأصبح كل إنسان يعيش داخل قوقعته الشفافة: يرى الآخرين ولا يلامسهم، يسمع أصواتهم ولا يصغي إليها حقاً.

إن القوة الحقيقية للضمير لا تتجلى في عزلة الإنسان عن محيطه، بل في قدرته على أن يرى نفسه بعيون الآخرين دون أن يفقد بوصلته الداخلية، وأن يشاركهم رحلة البحث عن المعنى دون أن يتنازل عن حريته، فالأخلاق ليست ملكاً للفرد وحده، ولا إرثاً تحتكره الجماعة، بل هي ذلك الجهد الإنساني المشترك الذي يمنح وجودنا قيمة، ويمنع العالم من الانزلاق إلى صمت أخلاقي بارد لا يسمع فيه أحدٌ أحداً.

النحو التوليدي التحويلي عند نعوم تشومسكي

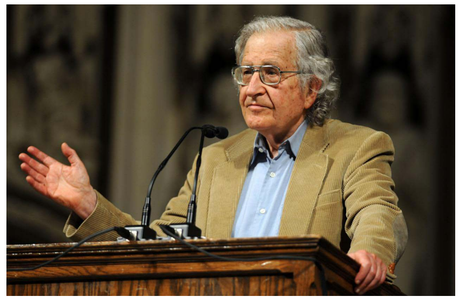

كيف يستطيع طفل صغير أن يركب جملة صحيحة لم يسبق له أن سمعها من قبل في حياته؟ وكيف يمكن لعقل الإنسان أن ينتج عدداً لا نهائياً من التعابير اللغوية انطلاقاً من مفردات محدودة؟ هذه المفارقة المذهلة كانت الشرارة التي قادت اللساني الأمريكي نعوم تشومسكي لإحداث زلزال معرفي في دراسة اللغة، ناقلاً إياها من مجرد سلوك اجتماعي يتم بالتقليد، إلى نظام عقلي معقد يكمن في البنية البيولوجية للإنسان.

يطرح نعوم تشومسكي مقاربته التوليدية التحويلية كمنهج حديث لدراسة اللغة وتحليلها، مبنياً على فرضية مركزية تتجاوز المظاهر الخارجية للكلام، يرى تشومسكي أن اللغة عبارة عن مجموعة قواعد كاملة وراسخة في الذهن، يكتسبها الفرد من محيطه الاجتماعي لتشكل لديه «معرفة غير واعية»، هذه المعرفة الفطرية والضمنية هي التي تمنح المتكلم القدرة على تعلم لغات أخرى، وتركيب جمل جديدة كلياً تتسم بالاستقامة النحوية رغم عدم تعرضه لها مسبقاً، النحو في هذا السياق لم يعد مجرد قوانين معيارية تحفظ لضبط الصواب والخطأ، بل هو تمثيل لآلية اشتغال العقل البشري.

تستند معمارية النظرية التشومسكية على تقسيم اللغة إلى مستويين متداخلين: البنية العميقة والبنية السطحية، البنية العميقة تمثل الجانب العقلي المجرد الذي يحمل المعنى الدلالي الأساسي، في حين تمثل البنية السطحية الجانب المادي المحسوس والمسموع للغة، ولتفسير كيفية انتقال المعنى من العقل إلى النطق، طور تشومسكي نظرية «القواعد التوليدية التحويلية» عبر نماذج تحليلية متعاقبة، بدأت بالقواعد محدودة الحالات، ثم القواعد المركبة، وصولاً إلى القواعد التحويلية التي شكلت ذروة نضج مشروعه.

لتوضيح هذه الآلية، يشبه تشومسكي قواعد اللغة بـ«آلة» تنتقل من حالة ابتدائية إلى حالة نهائية لتوليد الكلمات، في المرحلة الأولى (القواعد محدودة الحالات)، تفترض النظرية سلسلة من الاختيارات الخطية المتتابعة من اليسار إلى اليمين لتشكيل الجملة، ورغم بساطة هذا النموذج، أدرك تشومسكي قصوره في توليد عدد غير محدود من الجمل وتفسير التراكيب اللغوية المعقدة والمشتقة، قاده هذا القصور إلى تطوير نموذج «القواعد المركبة» المستند إلى المنطق الرمزي والرياضيات لتوليد جمل أكثر تعقيداً، قبل أن يكتشف أيضاً أن هذه القواعد تعجز عن تفسير ظاهرة اللبس النحوي وفهم حدس المتكلم، مما استوجب ابتكار المستوى الثالث والأعمق: القواعد التحويلية.

يعمل النظام اللساني عند تشومسكي من خلال تفاعل ثلاثة مكونات رئيسية مترابطة، المكون الأول هو «المكون التركيبي»، وهو المولد الأساسي الذي يتعامل مع البنية العميقة عبر قواعد التكوين وإدراج المفردات، المكون الثاني هو «المكون الدلالي» الذي يتولى تفسير هذه البنى المجردة ومنحها المعنى، بينما يأتي المكون الثالث «الفونولوجي» ليضفي التفسير الصوتي والنطق الحسي على الجملة في بنيتها السطحية، يمثل المكون التركيبي هنا الجسر المركزي الذي يربط بين المعنى المجرد (الدلالة) والصوت المادي (الفونولوجيا).

تكمن القيمة الفلسفية والمعرفية لمشروع النحو التوليدي التحويلي في إعادة الاعتبار للقدرة العقلية الخلاقة للإنسان، النحو التشومسكي أثبت أن المتكلم يمتلك طاقة ترديدية هائلة تسمح له بتوليد عدد لا نهائي من الجمل الصحيحة نحوياً ودلالياً بناءً على قواعد ضمنية.

"نعوم تشومسكي، اللسانيات التوليدية، فلسفة اللغة"

الصندوق السياديّ السوريّ وشبكات السلطة الاقتصاديّة الجديدة

تواجهُ الأسواق السوريّة تحولات هيكليّة متسارعة تعيد صياغة العلاقة الاقتصاديّة بين المواطن والدولة؛ حيث انتقلت السياسات الحكوميّة من تقديم الدعم الاجتماعيّ إلى مأسسة الجباية المباشرة لتمويل نفقاتها الأساسيّة. وفي ظل جمود ملفات إعادة الإعمار، تحول الاستهلاك اليوميّ للسكان إلى المورد الأول والوحيد للموازنة العامة، ما أدى إلى تآكل القوة الشرائيّة للأجور وتعميق الفجوات الطبقيّة، وسط غياب تام لبيانات الإفصاح الماليّ والرقابة المستقلة على الصناديق وحملات التبرع المحليّة.

بدرخان نوري

هندسة اقتصاديّة جديدة خارج المؤسسات

انخرطت السلطات في استراتيجية بالغة التعقيد تستهدف إعادة هندسة البنية التحتيّة للاقتصاد برمتها، عبر برنامج مركزي للغاية صممته لجان سريّة بدلاً من التخطيط المؤسسيّ الشفاف، ويركّز هذا النهج على تحرير السوق والخصخصة، ونقل العبء الضريبيّ إلى مصادر غير مباشرة لحماية الموالين للسلطة وتعزيز السيطرة الماليّة على الدولة، ولا تستهدف العمليّة تحفيز النمو بقدر ما تسعى لإنتاج طبقةٍ اقتصاديّة وليدة تدين بالولاء المطلق للسلطة وتعمل كدرع ماليّ يؤمن الحدّ الأدنى من الاستقرار الداخليّ المستدام.

وتتضمن الأجندة صياغة سياسات سريّة توجه عبرها لجان النخبة التشريعات رفيعة المستوى، وإعادة توزيع الضرائب بخفضها على الشركات وزيادتها بشكل غير مباشر عبر الرسوم والجمارك؛ ورغم تضخم الميزانية الوطنيّة إلا أنها تواجه معضلة انخفاض الليرة وضعف الإنتاج، وسط تحذيرات المراقبين والباحثين من أنّ هذا النهج يُخاطر باستبدال حقبة من المحسوبيّة بأخرى.

إن انتقال صناعة القرار الماليّ من قنواته المؤسسيّة التقليديّة إلى لجان نخبويّة تعمل ضمن مستويات عالية من السريّة يظهر مساراً يقوم على إعادة هندسة منظومة الاقتصاد من الأعلى إلى الأسفل؛ فالهدفُ العمليّ يبدو أقرب إلى إعادة بناء حدود اقتصاديّة جديدة مرتبطة مباشرة برأس السلطة، وينعكس ذلك في السياسات الضريبيّة والجمركيّة التي خُصّصت الرموز والعبء عن الشركات الكبرى وزادت التحصيل من الرسوم غير المباشرة، وفي آليات نقل الأصول العامة من الوزارات والمؤسسات إلى الصندوق السياديّ، وفي التعيينات التي طالت مواقع إدارتهِ حساسة ضمن الكيان الجديد.

وبهذه الطريقة، تصبح الخصخصة غير معلنة؛ لأنّ الأصولَ لا تُنقلُ مباشرةً إلى القطاع الخاص بل إلى كيان يتمتعُ باستقلال ماليّ وإداريّ واسع، يملك سلطة اتخاذ القرار خارج الرقابة التقليديّة، وهذا التحول يعيد تعريفَ دور الحكومة من مشغّلٍ ومراقبٍ إلى مشرف عام بينما يصبح الصندوق هو الذراع التنفيذيّة التي تُجمع بين سلطتي المال والإدارة.

شبكات النفوذ ومقصلة الاستحواذ

منذ الإعلان عن تأسيس الصندوق السياديّ السوريّ بموجب المرسوم رقم ١١٣ لعام ٢٠٢٥، دخلت سوريا مرحلةً اقتصاديّة مختلفة جذريّاً تعيد رسم خريطة النفوذ داخل الدولة؛ وبينما ظهرت المؤسسات التقليديّة عاجزة، برز الصندوق بوصفه القلب الماليّ الجديد، يتولى إدارة العقارات الكبرى، وملفات التطوير، وأصول الشركات، والشراكات الدوليّة، ضمن إطار إداريّ شديد المركزيّة يرتبط مباشرة برئاسة الجمهورية.

ولم يأتِ الصعودُ السريع للصندوق من فراغ؛ فقد كانت السلطة تواجه تحدّي تضخم شبكات رجال الأعمال الذين تشكّلت ثرواتهم في زمن الحرب واحتكروا قطاعات الطاقة والنقل والتهريب والتجارة البينية، وتزامن مسار إعادة الهندسة الاقتصاديّ مع عمليّة ضبط إيقاع دقيقة لموازين القوى داخل الطبقة العسكرتية التي ظلت لسنوات فاعلاً في الاقتصاد السياسي. ليندرج المخطط ضمن تفكيك إمبراطوريات الظل وشبكات النفوذ، ومواجهة رجال الأعمال بمقصلة التسويات الانتقائيّة القسريّة.

وتفاوتت شروط الشراكة الإلزاميّة بناءً على الثقل النوعيّ لكلّ رجل أعمال، فاستعاد البعض حصانته كحال محمد حمشو، وخضع آخرون لمفاوضات مريرة انتهت باقتطاع حصصٍ سياديّة من ثرواتهم الإجماليّة تراوحت ما بين ٥٠ ـ ٨٠٪ كما جرى مع وسيم قطان وطريف الأخرس وسامر الفوز الذي سلم نحو ٨٠٪ من ثروته وأصوله الإجماليّة، وتمثلت العقبة في إصرار السلطة على الوصول إلى الأصول الخارجيّة والسيولة المودعة في المصارف العالميّة وعدم الاكتفاء بالاستحواذ المحليّ.

وبرزت حالة حسام القاطرجي كأحدى أكثر الملفات تعقيداً لتفكيك النواة الاقتصاديّة النامية من رحم التداخل العسكريّ التجاريّ، بعد فصول المواجهة ثروتها عندما دخل في مفاوضات مباشرة مع حازم الشرع (شقيق رئيس الحكومة السورية المؤقتة والرجل القوي في المشهد المالي الجديد)، والتي انهارت سريعاً بعدما طُلب منه التنازل عن ٧٠٪ من ممتلكاته في الخارج مقابل السماح له بالنشاط الداخلي بصيغة شراكةٍ إجباريّة تمنح الشرع الحصة الأكبر في الإدارة والملكيّة.

وأمام هذا الانسداد غادر القاطرجي إلى بيروت، لتبدأ فوراً سلسلةٌ قرارات جبريّة بمصادرة شركة «البوابة الذهبيّة» المرموقة للخدمات النفطيّة ونقل شبكته اللوجستيّة إلى دائرة ضيّقة من رجال الأعمال الجدد الذين يمثلون النواة الصلبة المرتبطة بالمجلس الأعلى للتنمية الاقتصاديّة، ومن بينهم ناصر الرعد وعبد الرحمن سلامة وإبراهيم سكريه.

وجرى منتصف كانون الأول ٢٠٢٥ إحكام القبضة على الشركة وأوكلت إدارتها التنفيذيّة إلى طارق عصفور (المقرّب من الشرع والمقال سابقاً من السوريّة للبترول على خلفيّة قضايا فساد)، لتشكل هذه المصادرات التي راجعت وثائقها وكالة رويترز أصولاً ما مجموعه ١,٥ مليار دولار انتزعت من ثلاثة رجال أعمال، تضاف إليها أسهم قطاع الاتصالات بقيمة لا تقل عن ١٣٠ مليون دولار، لتتجاوز القيمة الإجماليّة للمصادرات المستولى عليها عبر اللجنة السريّة ١,٦ مليار دولار أمريكي، في خطوةٍ لتجريد شبكات السلطة التقليديّة من أدواتها وإعادة توزيع مفاتيح الاقتصاد.

طاقم الصندوق السياديّ السوريّ

قدم المنتدى الاستثماريّ السوريّ الإماراتي الأول بدمشق في ٢٠٢٦/٥/١١ لمحة علنيّة نادرة عن هيكليّة الصندوق السياديّ السوريّ الجديد بالمرسوم رقم ١١٣ لعام ٢٠٢٥، وكشف تحقيق منصة سيريا ريبورت في ٢٠٢٦/٥/١٢ لأول مرة عن الأسماء الحقيقيّة للمسؤولين الذين يديرون هذا الكيان الاقتصاديّ الأكثر نفوذاً، ويتوزع طاقم الإدارة العليا كالتالي:

ـ المدير العام والممثل القانونيّ والماليّ: إبراهيم سكرية؛ المعروف إعلاميّاً بـ«أبو مرعم الأسترالي» أو «إبراهيم بن مسعود»، أسترالي من أصل لبنانيّ غادر مدينة بريزبن عام ٢٠١٣ ليصبح الشخصية الأكثر حضوراً في إدارة ومصادرات الصندوق.

ـ رئيس مجلس الإدارة: «مازن صالحاني» وزير السياحة الحالي بالحكومة الانتقاليّة والمعيّن في منصبه منذ ٢٠٢٥/٣/٢٩، ما يثير تساؤلات حول الفصل بين السلطات التنفيذيّة والإشراف على الأموال السياديّة.

ـ نائب المدير العام: محمد عبد الله الفار، المعين في كانون الثاني ٢٠٢٦، حارساً قضائياً على شركة MTN للاتصالات وشغل سابقاً منصب مدير العلاقات العامة في وزارة الخارجيّة صيف عام ٢٠٢٥.

ـ مدير العلاقات العامة محمد مستت، العضو السابق في اللجنة التحضيريّة لمؤتمر الحوار الوطنيّ في شباط ٢٠٢٥، والذي يتولى الإشراف على البعد التواصل الرفيع.

ـ مسؤول التطوير باسر قحف، الرئيس التنفيذيّ لشركة سيريتل للاتصالات منذ آذار ٢٠٢٦، ما يضع قطاع الاتصالات كاملاً تحت مظلة الصندوق.

ـ رئيس قطاع التطوير العقاريّ: محمد الخياط، الشقيق الأصغر لرجلّي الأعمال معتز وزامر الخياط، اللذين يديران من قطر مجموعة UCC القابضة بتكتل اقتصاديّ تقدر ثروته بنحو سبعة مليارات دولار، ما يضع العائلة في قلب المشاريع العقاريّة الكبرى المخطط لها.

أصول المحفظة ومشروعات الـ١٠٠ مليار

أظهرت فعاليات المنتدى طبيعة ومقدار الأصول التي يسيطر عليها الصندوق السياديّ السوريّ، وأكد المسؤولون امتلاك الكيان نحو ٢٠٠٠ عقار موزعة في مختلف المحافظات تشمل أصولاً سياحيّة وتجاريّة وإداريّة وأراضٍ شاسعة مخصصة للبناء تبلغ قيمتها التقديرية نحو ٢,٥ مليار دولار متاحة للاستثمار عبر نماذج الشراكة بين القطاعين العام والخاص، ويتمثل أفق المشاريع المخطط لها ليصل إلى نحو ١٠٠ مليار دولار يمتلك الصندوق لتنفيذها أكثر من ٧٠ مليون م٢، من الأراضي المخصصة للتطوير العقاريّ موزعة على ٤٧ موقعاً، ويأتي في مقدمتها:

ـ مشروع دمشق الجديدة: الممتد على جانبي طريق دمشق-بيروت من أوتوستراد المزة حتى منطقة الصبورة بريف دمشق على مساحة ٣٣ مليون م٢، كمدينة متكاملة متعددة الاستخدامات تضم مجمعات سكنيّة وتجاريّة ومرافق تعليميّة وصحيّة وبنية تحتيّة منها ٧,١ مليار دولار للبنية التحتيّة وحدها.

ـ مشروع لاودبسيا آد ماري: بمساحة ١١,٥ مليون م٢ بين البصة والصنوبر جنوب اللاذقية لإنشاء منشآت سياحيّة وملاعب غولف تحمل اسم الرئيس الأمريكيّ دونالد ترامب.

غطاء الرقابة ومتاهة التمويل

يطرح نموذج الصندوق السياديّ معضلة رقابيّة حادّة وتساؤلات حول مصادر تمويله الحقيقيّة؛ إذ يضم الكيان حالياً ٣٤ فرعاً قطاعيّاً و١١ شركة مستقلة، ويعمل ضمنه أكثر من ٤٠ ألف موظف يغطون قطاعات الحديد، الصحة، الأدوية، الزراعة، المطاحن، المخابز، النفط، الغاز، النقل، والتأمين، ورغم تصريحات محمد مستت بأنّ آليات الرقابة تشمل إشرافاً داخليّاً وتقارير دوريّة ترفع مباشرة لرئيس الجمهورية، وتدقيقات من هيئات مستقلة تعينها الحكومة دون تحديد هويتها، إلا أنّ الأوساط الاقتصاديّة تبدي تشككاً واسعاً، نظراً لأنّ المرسوم رقم ١١٣ يمنح الصندوق استقلالاً ماليّاً وإداريّاً كاملاً ويربطه مباشرة برئاسة الجمهورية، ما يزيح وزارة الماليّة عن أيّ دور رقابيّ فعليّ.

ويذكر المرسوم مصادر تمويل متعددة كالاعتمادات والإعانات والهبات دون تحديد رأس المال الأوليّ للصندوق أو مصدره، ما يثير مخاوف من كونه أداة لتمركز الثروة في أيدي نخبة ضيّقة وتحويل الموارد بعيداً عن المساءلة العامة، بالتوازي مع عمل صندوق التنمية السوريّ المحدث بالمرسوم رقم ١١٢ لعام ٢٠٢٥ كشريك يركز على إعادة الإعمار بينما يتولى الصندوق السياديّ دور الاستثمار وتحويل الأصول العامة إلى أدوات إنتاج.

ثروات الظل وعقم وعود الاستثمار

تُعدّ حملات التبرع المليونيّة التي أُطلقت في عدة محافظات لإعادة الإعمار ومنها حملة «حلب ست الكل» التي أعلنت جمع ٤٢٦ مليون دولار أمريكيّ خلال ثلاثة أيام، وجهاً آخر لآليات جمع السيولة خارج القنوات الرسميّة التقليديّة للموازنة العامة، ويرى محللون اقتصاديّون في هذه الأرقام القياسيّة قنوات غير رسميّة لإعادة تدوير وشرعنة الثروات الطائلة التي جُمعت خلال سنوات الحرب من قبل الجيل الجديد من رجال الأعمال والصناعيين؛ ووفرت هذه الحملات غطاءً قانونيّاً واجتماعيّاً يحمي الأموال من المساءلة تحت مسمّى المسؤولية المجتمعيّة.

ومن الناحية القانونيّة، تُستغل هذه التبرعات لخصم كُلفها من الوعاء الضريبيّ للشركات، ما يعني تحويل أموال الضرائب المفترضة إلى صناديق محليّة تشرف عليها لجان نموذجيّة مغلقة، ومع غياب التقارير الماليّة الختاميّة الشفافة ومحدوديّة المشاريع الخدميّة المنفذة على الأرض كإنارة الشوارع بالطاقة الشمسيّة، تشير المعطيات إلى تسرب هذه الأموال نحو عقود تعهدات ومحسوبيات تعود بالنفع على الدائرة الماليّة الضيّقة.

وأثبتت التطورات الاقتصاديّة مُفهَمَ الوعود والخطابات التي تحدثت عن تدفق استثمارات ضخمة وعودة مشاريع إعادة الإعمار الشاملة، لتتحول هذه العناوين إلى مجرد صياغات إعلاميّة بروتوكوليّة؛ إذ تجنبتْ الشركات الإقليميّة والدوليّة الدخول في أيّ استثماراتٍ حيويّة في البنية التحتيّة خشية الحرمان من النظام المصرفيّ العالميّ، بالتوازي مع بيئة استثماريّة محليّة طاردة تفتقر لأبسط مقومات الإنتاج الصناعيّ والزراعيّ كاستقرار الكهرباء وتوفر الوقود.

واقتصرت العقود الاستثمارية الحقيقيّة على قطاعات سياديّة محددة كالفوسفات، موانئ طرطوس واللاذقية، ومشغلي الخلويّ، وهي قطاعات جرى تأجيرها بموجب عقود طويلة الأجل ما أخرج عوائدها بالكامل من قيود الموازنة العامة، ليبقى المواطن المقيم عبر رسوم جوازات السفر الإلكترونيّة، المعاملات القنصليّة، والأميرات الخاصة هو التمويل الذاتيّ الوحيد والمباشر للاقتصاد المحليّ.

شريان الحوالات البديل

يتكامل نزيف الهجرة البشريّ مع تدفق شريان ماليّ موازٍ يمثله ملف «الحوالات الماليّة الخارجيّة» والّتي باتت تُشكل المحرك الفعليّ واليوميّ لعجلة الاقتصاد المحليّ الراكد، وتشير الإحصاءات والتقديرات شبه الرسميّة إلى أنّ حجم الحوالات النقديّة المتدفقة إلى سوريا يتراوح بين ٧ ــ ٨ ملايين دولار أمريكيّ يوميّاً، ليرتفع التراكم الشهريّ إلى نحو ٢٤٠ مليون دولار، وتتضاعف هذه الأرقام في المواسم والأعياد لتتجاوز ٣ مليارات دولار سنويّاً.

وتلعب هذه الكتلة المليونيّة من النقد الأجنبيّ دوراً حيويّاً في تنشيط أسواق التجزئة والاستهلاك المباشر؛ إذ تعتمد أكثر من ثلث الأسر السوريّة في الداخل بصفة مطلقة على المبالغ المرسلة من أفرادها في دول الاغتراب لتأمين الفاتورة الغذائيّة والطبيّة والتعليميّة التي عجزت الأجور المحليّة عن تغطيتها، وتذهب هذه الأموال بالكامل نحو الاستهلاك الفوريّ بدل الادخار أو الاستثمار، ما يمنع دخول الأسواق في حالة جمود كامل، ويتيح لقطاعات خدميّة وعقاريّة حفظ الحد الأدنى من أعمالها عبر مشاريع الترميم الصغيرة.

وتستغل المنظومة الماليّة هذه التدفقات عبر قنوات المصرف المركزيّ لتسييل القطع الأجنبيّ واستخدامه في تمويل المستوردات السياديّة، ما يحوّل المغترب السوريّ إلى مموّل لشبكة الأمان الاجتماعيّ البديلة التي تخلّت عنها مؤسسات الدولة التقليديّة.

وتؤكد المؤشرات الماليّة والقرارات المتلاحقة انفصال الاقتصاد السوريّ بنيويّاً عن نماذج الإنتاج والنمو التقليديّة، وتحوله بالكامل إلى منظومة جباية مركزيّة مغلقة تديرها فئات ضيقة تعتمد على خرير الأسعار لضمان الاستمرارية الإداريّة والتشغيليّة، ومع خُول مفهوم إعادة الإعمار من خطةٍ وطنيّةٍ شاملة إلى ترميمٍ جزئيّ بالقطعة يعتمد على تبرعات التجار قسراً أو أموال المنظمات الدوليّة، يصبح المواطن السوريّ هو المستهلك والدافع والممّول الأخير في حلقة اقتصاديّة مفرغة لا سقفَ فيها للأسعار ولا قاع للقوة الشرائيّة.

حفيظ أحمد: تطبيق الإسلام الحقيقي جوهر رسالة القائد عبد الله أوجلان

الدرباسية/ نيرودا كرد ـ أشار عضو هيئة رئاسة المجتمع الإسلامي الكردستاني، حفيظ أحمد، إلى أن رسالة القائد عبد الله أوجلان، الموجهة لمؤتمر الإسلام الديمقراطي، تعبر عن حقيقة الإسلام وجوهره، وأشار، إلى أن النقاش الذي يجري اليوم على الإسلام في كردستان، هو نقاش على أن الإسلام رسالة سماوية حملها الأنبياء للعالم، ولفت، إلى أن جوهر الإسلام يختلف كليا عن الإسلام الذي تبتدعه السلطات لخدمة مصالحها.

في رسالته الأخيرة إلى "مؤتمر الإسلام الديمقراطي"، يعيد القائد عبد الله أوجلان، فتح ملف طالما استخدمته السلطات كستار لتبرير الاستبداد والحروب، ملف الإسلام وعلاقته بالدولة والمجتمع، رسالة لم تأتِ كخطاب ديني، بل كقراءة تاريخية وفلسفية تضع الإسلام على طاولة النقد الحر، وتستخرج جوهره من ركام الاستخدامات السلطوية التي حولته أداة حكم وقمع.

يرى القائد عبد الله أوجلان، أن الإسلام في عودته إلى جوهره الأول، قام على قيم العدالة، والمساواة، والحرية، والشورى، والتضامن الاجتماعي، قيم لم تُكتب لتكون شعاراً على أبواب القصور، بل لتكون عقداً أخلاقياً بين الناس، يضمن الكرامة ويحمي المستضعفين، ومن هنا يأتي رفضه القاطع لتحويل الإسلام إلى "أداة للدولة والسلطة"، لأن اقتران الدين بالسلطة، كما يؤكد لم يُنتج عبر التاريخ إلا استبداداً تحت ستار القداسة الدينية، وفساداً يلبس عباءة الإيمان، وتحويل الإيمان نفسه إلى إيديولوجيا تُساق بها الجماهير.

لهذا يعود القائد عبد الله أوجلان، مراراً إلى "وثيقة المدينة المنورة"، لا باعتبارها نصاً تاريخياً من الماضي، بل كنموذج أولي لعقد اجتماعي تعددي، وثيقة اعترفت بتعدد الأديان، والقوميات، وأسست لتعايش قائم على الحقوق والواجبات المشتركة، لا على الإلغاء والهيمنة، فهي في قراءته ليست وثيقة إسلامية خالصة، بل ميثاقاً إنسانياً يمكن أن يكون أرضية لحل أزمات اليوم.

وعلى ضوء هذه الرؤية، يقدم القائد أوجلان تصوره لـ"الإسلام الديمقراطي" كجواب على أزمات الشرق الأوسط، حل لا يمر عبر دول مركزية قمعية، ولا عبر مشاريع التقسيم الطائفي، التي تغذيها قوى إقليمية ودولية، بل عبر بناء مجتمع ديمقراطي أخلاقي وسياسي، تُدار فيه الاختلافات بالحوار، وتُصان فيه الحرية، وتكون المرأة في صلبه صانعة للتغيير، هكذا يضع القائد عبد الله أوجلان، الإسلام أمام مسؤوليته التاريخية، إما أن يبقى وقوداً للسلطة، أو أن يعود روحاً للعدالة.

الإسلام الحقيقي ورسالة القائد عبد الله أوجلان

وحول الموضوع، التقت صحيفتنا، عضو هيئة رئاسة المجتمع الإسلامي الكردستاني، "حفيظ أحمد"؛ "الإسلام الحقيقي هو الذي وصلنا من خلال الأنبياء والرسل، وبناء عليه يجب أن نفرق بشكل جذري، بين الإسلام الشعبي الداعي للسلام والمحبة وإحقاق الحق، وبين ذلك الإسلام الذي ابتدعته السلطات خدمة لمصالحها".

وأضاف: "بعد وفاة النبي محمد، صلى الله عليه وسلم، وخصوصا في العهد الأموي وما تلاه، تم تحريف جوهر الإسلام، الذي أتى به محمد صلى الله عليه وسلم، واليوم ما يتم ممارسته على أرض الواقع من الأنظمة والحكومات، يختلف جذريا عن تلك التعاليم التي جاء بها الإسلام الحقيقي، من خلال القرآن والسنة النبوية، وعلى هذا الأساس، يستطيع المرء أن يستنتج بأن إسلام القرآن، جرى استبعاده واستبداله بإسلام جديد، يستند في وجوهه إلى آراء العلماء والفقهاء، والذين في غالبيتهم كانوا من حاشية الأمراء والسلاطين".

وتابع: "في رسالته الموجهة لمؤتمر الإسلام الديمقراطي، يتحدث القائد عبد الله أوجلان، عن حقيقة الإسلام وجوهره، ومن هنا ندعو إلى العودة لهذه الحقيقة، واتخاذها مبدأ في الحياة، وقد أوضح بشكل جلي الفروقات الكبيرة بين إسلام السلطات، والإسلام الشعبي الحقيقي، أرى بأن القائد عبد الله أوجلان، باعتباره ينتمي لمنطقة الشرق الأوسط، وقد عاصر الأزمات التي خُلقت باسم الأديان، فقام بتحليلها".

وزاد: "بالرغم من كل النقاشات التي تدور حول حقيقة الإسلام، إلا أن القائد عبد الله أوجلان، قام بتشهير كل محاولات تحريف الإسلام، التي تقوم بها السلطات والحكومات، وفي الوقت نفسه، تدعو المسلمين الحقيقيين إلى الحفاظ على إسلامهم الحقيقي، وحمايته من محاولات التحريف هذه".

وأردف: "يعرف النبي محمد، صلى الله عليه وسلم، ثلاث وظائف أساسية للإسلام، وقد أصر القرآن على هذه الوظائف، ويمكن تلخيص هذه الوظائف الثلاث، فالإسلام يدعو إلى المحبة والسلام والصدق، وقد أكد القرآن على أن الإسلام أتم وظيفته بشكل تام، وبالتالي لا يمكن لأحد أن يدعي اليوم، بأنه بصدد إتمام الإسلام، أما الوظيفة الثانية التي أوكلها القرآن للأنبياء، تصحيح المفاهيم المغلوطة المنتشرة بين الناس باسم الدين، وبالتالي إظهار الدين الحقيقي الذي لا يقبل التشويه والتحريف".

واختتم، حفيظ أحمد: "لقد لخص القائد عبد الله أوجلان، جوهر الدين الإسلامي الحقيقي، في رسالته الأخيرة، فأكد على أن الدين ينبذ خطاب الكراهية، وأي تحريض على العنف، وبالتالي فإن القائد عبد الله أوجلان، يدعو لحل الخلافات بالحوار والشورى، طبقا لتعاليم الدين الإسلامي، ويطالب بالابتعاد عن العنف والتحريض، ضف إلى ذلك ركز القائد عبد الله أوجلان في رسالته، على قضية المرأة، والتي يتقاطع فيها مع رؤية الإسلام نحو المرأة، والذي يدعو لمساواتها مع الرجل، وإعطائها كامل حقوقها".

حقوقي: الطائفية وخطاب التحريض تهديد للاستقرار والسلم الأهلي

حذر الحقوقي السوري، حسين نعسو، من تنامي خطابات الكراهية والتحريض، والممارسات الطائفية في سوريا، ورأى، أنها تشكل تهديداً مباشراً للسلم الأهلي، وتزيد من حالة الانقسام وفقدان الثقة بين المجتمع السوري، داعياً، إلى تبني مسار وطني شامل قائم على الحوار والعدالة والمواطنة المتساوية، وتشكيل لجنة لصياغة دستور وطني جامع.

شهدت سوريا خلال الفترة الأخيرة تصاعداً في خطاب الكراهية والتحريض، والممارسات الطائفية، والتي تثير المخاوف من تداعياتها على التماسك المجتمعي ووحدة النسيج ومستقبل التعايش بين الشعوب السورية.

الحوار سيد الحلول

وفي الصدد، أكد الحقوقي السوري، حسين نعسو، لوكالة هاوار؛ أن "المجتمع السوري مر خلال السنوات الـ ١٤ الماضية، بإحدى أكثر المراحل قسوة وتعقيداً في تاريخه الحديث، فالحرب وما رافقها من صراعات وانقسامات، خلفت مئات الآلاف من الضحايا والجرحى والمفقودين، إلى جانب ملايين النازحين والمهجرين داخل البلاد وخارجها".

وأوضح: "هذه التطورات، تركت جراحاً عميقة في النسيج الاجتماعي السوري، يصعب تجاوزها دون معالجة جادة وشاملة، للأسباب التي ساهمت في تفاقمها، انتشار خطاب الكراهية والتحريض، وتراجع ثقافة الحوار والتفاهم، أسهما في تعميق حالة الاحتقان، وتعزيز مشاعر انعدام الثقة بين مختلف الشعوب في سوريا".

وأضاف: "اعتماد سياسات الإقصاء والتهميش، خلال السنوات الماضية، وتغليب منطق الاستئثار بالسلطة، على حساب الشراكة الوطنية، أدى إلى زيادة الانقسامات، وإضعاف فرص بناء دولة المواطنة والقانون، وغياب مؤسسات قضائية مستقلة وفاعلة، ساهم بدوره في تنامي الشعور بالظلم وانعدام العدالة لدى شرائح واسعة من السوريين".

وشدد: على أن "مواجهة هذه التحديات، تتطلب إطلاق حوار وطني شامل، يضم مختلف الأطياف والأديان واللغات السورية، بهدف إعادة بناء الثقة وصياغة رؤية مشتركة لمستقبل البلاد، إلى جانب إعادة صياغة إعلان دستوري عصري وديمقراطي، يكرس مبادئ المواطنة المتساوية، ويضمن الحقوق والحريات للسوريين دون تمييز".

صياغة دستور شامل ودائم

ودعا إلى تشكيل لجنة وطنية متخصصة لصياغة دستور دائم، يشارك فيها خبراء ومثلون عن مختلف الشعوب والمكونات الاجتماعية والثقافية والسياسية، إضافة إلى إعادة هيكلة منظومة العدالة الانتقالية على أسس الاستقلالية والنزاهة والشفافية، بما يضمن محاسبة المسؤولين عن الانتهاكات والجرائم المرتكبة بحق السوريين وفق مبادئ العدالة وسيادة القانون".

وأكد: "هناك أهمية بالغة لسن تشريعات تجرّم خطاب الكراهية، والتحريض على العنف والفتنة، وتعزز قيم التعددية والعيش المشترك، فضلاً عن دعم مؤسسات إعلامية مستقلة ومهنية تسهم في نشر ثقافة التسامح والاحترام المتبادل وتعزيز قيم المواطنة والوحدة الوطنية".

واختتم، الحقوقي حسين نعسو: "على الجميع المساهمة في بناء سوريا الجديدة، والوقوف إلى جانب جهود المصالحة والتنمية وإعادة الإعمار، ما سيؤدي إلى تعزيز السلم الأهلي، ويعيد بناء الثقة بين السوريين، بما يمهد لاستعادة تماسك المجتمع، وبناء دولة عادلة ومستقرة تتسع لجميع أبنائها".

شهيدات كوباني... إرادة المرأة الحرة ومسيرة بناء المجتمع الديمقراطي

فيروز خليل

في الذكرى السنوية السادسة لمجزرة حلنج التي استهدفت مناضلات نسويات في مدينة كوباني، نستعيد محطة مؤلمة في تاريخ نضال المرأة السورية، ونستذكر الشهيدات اللواتي أصبحنَ رمزاً للمقاومة والإصرار على طريق الحرية والكرامة. إن استهداف الشخصيات النسوية المناضلة لم يكن استهدافاً لأشخاص فقط، بل كان محاولة لضرب إرادة المرأة ودورها المتصاعد في بناء مجتمع يقوم على العدالة والمساواة.

إن هذه الذكرى الأليمة تفتح أمامنا سؤالاً جوهرياً: لماذا كانت المرأة دائماً في مقدمة أهداف الأنظمة الذكورية والقوى المتطرفة؟ ولماذا تخشى هذه القوى من المرأة الحرة والمنظمة؟ إن الإجابة تكمن في حقيقة أن المرأة ليست مجرد فرد داخل المجتمع، بل هي أساس تكوينه وشريانه الرئيسي، وأي محاولة لإضعافها هي في جوهرها محاولة لإضعاف المجتمع بأكمله.

لقد أثبت التاريخ إن المجتمعات التي تُهمّش المرأة وحُرمها من دورها الحقيقي هي مجتمعات تفقد جزءاً أساسياً من قوتها وقدرتها على التطور، لذلك فإن الأنظمة الذكورية والقوى التي تسعى إلى فرض هيمنتها تنظر إلى حُرر المرأة باعتباره تهديداً لبنيتها القائمة على السيطرة والإقصاء. فتحاول كسر إرادتها عبر مختلف الوسائل: من القمع الاجتماعي والثقافي إلى العنف الجسدي والسياسي.

وخلال سنوات الأزمة السورية، كانت المرأة من أكثر الفئات التي دفعت ثمناً باهظاً. فقد تعرضت النساء لسياسات التهميش والإقصاء، وعانينَ من التهجير والقصف والفقر، ووصلت المعاناة في بعض المناطق إلى أبشع صورها من خطفٍ واغتصاب واستعباد على يد القوى المتطرفة. وعلى رأسها داعش الذي جسّد نموذجاً متطرفاً ومعادياً للمرأة وحقوقها.

لكن هذه الهجمات لم تستطع كسر إرادة المرأة، بل شكلت دافعاً إضافياً لمواصلة النضال. فقد أثبتت النساء أنهن قادرات على مواجهة أخطر أشكال التطرف والإرهاب، وإن الدفاع عن الحرية والكرامة ليس مرتبطاً بجنس أو فئة، بل هو مسؤولية كل من يؤمن بالعدالة والإنسانية.

ومن خلال مسيرة تنظيم المرأة ونضالها، نشأت تجربة فكرية واجتماعية توسعت تدريجياً وأثرت في مختلف مكونات المجتمع السوري. فقد تجاوزت قضية المرأة حدود الانتماء القومي أو الديني، وأصبحت قضية إنسانية مشتركة تمس النساء الكرديات والعربيات والسريانيات والمسيحيات والتركمان وغيرهن. وأثبتت التجربة أن وجود إرادة للمرأة الحرة يؤدي إلى بناء مجتمع أكثر قوةً وتوازناً.

لقد انتقلت المرأة خلال هذه المسيرة من موقع المتلقي إلى موقع الفاعل والمؤثر: فكان حضورها واضحاً في مجالات الفكر والتنظيم والدفاع والحماية والسياسة وصنع القرار، وأصبحت شريكة أساسية في رسم مستقبل المجتمع. انطلاقاً من قناعة أن مشاركة المرأة ليست مطلباً ثانوياً، بل حق طبيعي وضرورة لبناء مجتمع ديمقراطي حر.

إن أرواح الشهيدات اللواتي ضحين بحياتهن من أجل هذه القيم أصبحت مصدر إلهام لكل النساء اللواتي يواصلن طريق النضال. فكل شهيدة تركت أثراً ورسالة، وكل استهداف تعرضت له المرأة المناضلة خَول إلى قوة جديدة تدفع نحو المزيد من التنظيم والإصرار.

وفي هذه المناسبة، نجدد العهد للنساء السوريات اللواتي عانين من الحرب والتهجير والقمع، ولكل المعتقلات والمختطفات اللواتي ما زلن ينتظرن الحرية، بأن تستمر مسيرة الدفاع عن حقوق المرأة وكرامتها، كما ندعو جميع النساء إلى المشاركة الفاعلة في بناء مستقبل سوريا، والعمل من أجل دولة مدنية ديمقراطية تضمن حقوق جميع شعوبها، وتضمن للمرأة مكانتها ودورها الحقيقي في الدستور والمجتمع والحياة السياسية.

إن الطريق الذي سارت عليه الشهيدات لم يكن طريقاً سهلاً، لكنه أثبت أن المرأة عندما تمتلك الإرادة والتنظيم والوعي تستطيع أن تغير واقعها وتصنع مستقبلاً أكثر عدلاً وحرية. وسيبقى ذكرى الشهيدات منارة تضيء درب كل النساء الساعيات إلى الحرية والكرامة والسلام.

مآلات الصراع الإيراني - الأمريكي على سوريا

إيفان علي

شكل انهيار نظام بشار الأسد في كانون الأول ٢٠٢٤ لحظة فارقة في الاستراتيجية الإقليمية الإيرانية. إذ انقطع الجسر البري الذي يربط طهران ببيروت لعقدين. جاء الهجوم الأمريكي المباشر على إيران في ربيع ٢٠٢٦ ليكون أول اختبار وجودي لسوريا الجديدة التي تقودها حكومة انتقالية برئاسة أحمد الشرع.

لم تكن سوريا، بعد سقوط الأسد، تملك حرية اختيار الأصدقاء والأعداء بل كان عليها أولاً أن تثبت قدرتها على البقاء خارج دورة العنف الإقليمي. لذلك تبنت الحكومة المؤقتة عدم التدخل المباشر (حتى الآن)، بالتالي تجاوزت مفهوم الحياد السلبي إلى ما يمكن تسميته الانخراط الدبلوماسي المحسوب، لكن تطبيق هذه العقيدة واجه اختباراً مع اندلاع المواجهة المباشرة بين الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل من جهة وإيران من جهة أخرى.

غير أن الجغرافية كانت كالعادة أقسى من السياسة، ففي خضم الضربات الصاروخية والمسيّرات المتبادلة، سقط حطام الصواريخ والمسيّرات الإيرانية في ١٨ موقعاً جنوبي البلاد على الأقل، متسبباً في سقوط ضحايا مدنيين وإغلاق مؤقت للمدارس، بحسب (المرصد السوري لحقوق الإنسان، ٢٠٢٦). وكان الحدث الأكثر دلالة هو تعرض قاعدة عسكرية سورية في ريف الحسكة، والتي كانت خاضعة لسيطرة أمريكية لقصف صاروخي مصدره فصائل عراقية، هذا الاختراق الذي لم تقم دمشق على منعه أو الرد عليه، ما يؤكد أن أي فراغ أمني يُستغل لتصفية الحسابات الإقليمية على الأراضي السورية. ويكشف حدود القدرة الرادعة للدولة الناشئة.

دمشق أدارت هذه الاختراقات بكثير من ضبط النفس، مكتفية بإدانة دبلوماسية للهجمات التي مست السيادة السورية، دون رد عسكري كان سيجعلها طرفاً مباشراً في الصراع. هذا التموضع الاستراتيجي ليس ترفاً سياسياً، بل محاولة للنأي بالنفس عن هذا الصراع، وقد عبر عنه رئيس الحكومة المؤقتة أحمد الشرع بقوله إن «١٤ عاماً من الحرب كافية»، غير أن تكلفة ذلك كانت باهظة على المستوى الرمزي؛ إذ كشف كل صاروخ يسقط على الأراضي السورية عن فجوة مؤلمة بين الخطاب السيادي والوضع الميداني.

من مفارقات الحرب الإيرانية - الأمريكية أنها سرّعت الانسحاب العسكري الأمريكي الكامل. فبحلول ٢٠٢٦، أكملت القوات العسكرية الأمريكية انسحابها من آخر وأكبر قواعدها في الحسكة، وسلمت جميع مواقعها للجيش السوري (وزارة الدفاع السورية، ٢٠٢٦). هذه الخطوة أنهت عقداً من الوجود العسكري الأمريكي المباشر شرق الفرات، وأعطت الحكومة المؤقتة مكسباً سياسياً كبيراً عزز موقف الشرع داخلياً وخارجياً. هذا الانتصار السيادي أنتج معضلة أمنية فورية، فالوجود الأمريكي لم يكن فقط خرقاً للسيادة بل كان أيضاً ردعاً لداعش. وضامناً لعدم تمدد جهات موالية لإيران. وحال دون انفجار الصراع التركي – الكردي الشامل. وبالانسحاب الأمريكي ورثت دمشق فراغاً أمنيا كبيرا في منطقة شاسعة، دون أن تملك بعد جيشاً قادراً على ملئه بالكامل، وهنا تكمن المفارقة: الكسب السيادي صار في الوقت ذاته أكبر اختبار لقدرة الدولة الجديدة على فرض سيطرتها على كامل أراضيها.

جاء هذا التطور متزامناً مع اختراقات دبلوماسية مهمة، أبرزها رفع مجلس الأمن

اسم هيئة تحرير الشام من قائمة العقوبات في شباط ٢٠٢١ (الأمم المتحدة، ٢٠٢٦)، مما مثّل اعترافاً ضمنياً بشرعية السلطة الجديدة، لكن: هذا الرفع الجزئي لا يعني رفعاً شاملاً للعقوبات الاقتصادية المفروضة على سوريا بموجب قانون قيصر والتشريعات الأوروبية المصاحبة، فالعقوبات لا تزال تخنق الاقتصاد السوري، وتبقى ورقة الضغط الأهم بيد واشنطن وحلفائها.

وفي خطوة أظهرت تحول سوريا إلى وجهة دبلوماسية غير متوقعة استضمرت دمشق فترة الحرب في تعزيز علاقاتها الدولية، حيث استقبلت الرئيس الأوكراني «فولوديمير زيلينسكي» ومسؤولين أتراكاً رفيعي المستوى. لبحث تعاون ثلاثي في مجالات الدفاع والطاقة، هذا الانفتاح المتعدد الاتجاهات -أوكرانيا وتركيا وروسيا وأمريكا في آن - يعكس جوهر الحياد البراغماتي النشط الذي تسعى دمشق لمأسسته: أن تكون سطة تلاق لا ساحة تصادم.

لم يكن الوجود العسكري الأمريكي شرق الفرات غاية في ذاته، بل أداة لإدارة تهديدين متلازمين: الشبكات العسكرية الإيرانية وفلول داعش، ومع الانسحاب. وجدت واشنطن نفسها بحاجة ماسة إلى شريك محلي قادر على ضبط إيقاع الأمن في تلك المنطقة الشاسعة، هذه الحاجة فتحت نافذة تفاوضية للحكومة السورية الجديدة، التي وظفت الحاجة الأمريكية إلى الاستقرار كورقة ضغط لنيل اعتراف دولي أوسع وتخفيف العقوبات، تقوم المعادلة الضمنية على مبدأ التهدئة مقابل الشرعية تضمن دمشق أمن شرق الفرات مقابل تلقيها دعماً سياسياً واقتصادياً غير مباشر.

غير أن مأسسة هذه المعادلة تصطدم بعقبة مركزية التنافس الإقليمي على النفوذ في سوريا. خَدياً بين تركيا وإسرائيل وكلتاهما ليست مجرد قوة خارجية، بل فاعل منغمس وجوداً في المنطقة العازلة بالجولان. ودعمت مجموعات محلية جنوبي سوريا وأعلنت صراحة أن «جنوب دمشق خط أحمر». الردع الإسرائيلي الذي يمنع توضع أي قوة معادية قرب حدودها، صار قيداً مزمناً على السيادة السورية الناشئة.

النتيجة أن سوريا أصبحت دولة وسيطة بامتياز: دولة تسعى لتأكيد سيادتها، لكن وجودها المستقر شرط لاستقرار قوى إقليمية متنافسة تطأ أقدامها أراضيها، وهنا يكمن بيت القصيد في السيناريو الأكثر ترجيحاً: الحياد الهش لا ينهار ولكنه لا يكتمل، فدمشق لا تستطيع إنهاء الوجود العسكري التركي أو الإسرائيلي، ولا تستطيع ضمان عدم خَول أراضيها إلى ساحة تصفية حسابات إذا ما تفاقم التوتر بين أنقرة وتل أبيب.

ويزيد من تعقيد المشهد استمرار الحضور العسكري الروسي في قاعدتي حميميم وطرطوس، فرغم تقلص النفوذ الروسي بعد انهيار نظام الأسد، لم تنسحب موسكو بالكامل، بل تحتفظ بأوراق ضغط تعقد أي توجه سوري نحو الغرب، بموازاة ذلك، تراقب الصين بهدوء، مستثمرة في مشاريع البنية التحتية ضمن مشروع الحزام والطريق، لكنها حذرة من الانخراط في بيئة أمنية شديدة التقلب، الثنائي الروسي – الصيني ليس لاعباً مركزياً في سيناريو مباشر، يحاول منع خَول سوريا إلى حديقة خلفية للغرب حصراً.

فيما يتعلق بالجانب الاقتصادي يمكن القول بأن نجاح التموضع السوري مرهون بشرط داخلي غالباً ما يُغفل في التحليلات الجيوسياسية وهو استقرار اقتصادي، فالاقتصاد السوري لا يزال في حالة انهيار شبه تام؛ عملة محطمة، تضخم مرعب، بنية تحتية مدمرة، وعقوبات دولية تشل الحركة المالية، وفي غياب حلول سريعة لهذه المعضلة، تبقى المشاريع الجيواقتصادية حبراً على ورق.

هنا بالتحديد يبرز الرهان الاستراتيجي الأكبر لدمشق، فمع التعطيل الفعلي لمضيق هرمز والتهديدات المستمرة للملاحة في البحر الأحمر، وخَويل الطرق التجارية من إقليم كردستان بتوافق تركي عراقي، عادت سوريا فجأة إلى الواجهة خياراً لا غنى عنه للربط البري بين آسيا وأوروبا، مشاريع مثل (طريق الاتصالات) وخطوط أنابيب الطاقة العابرة (من قطر والعراق مروراً بسوريا إلى أوروبا) خَولت من رؤى نظرية إلى ضرورات أمن طاقة عالمية، لكن: تفعيل هذه المشاريع يتطلب؛ استقراراً أمنياً مستداماً يضمن حماية خطوط الأنابيب وممرات النقل.

ورفعاً تدريجيا للعقوبات الاقتصادية بسمح بتدفق الاستثمارات.

وتوافقاً إقليمياً حول استقرار وسيادة سوريا؟

في خضم إعادة التشكل العنيف الذي يجتاح الشرق الأوسط تبرز المسألة الكردية بوصفها أحد أكثر الملفات تعقيداً وخَولا. الكرد لم يعودوا مجرد «ورقة» في أيدي القوى الكبرى. بل خَولوا إلى لاعبين استراتيجيين في الدول الأربع التي يتواجدون فيها، في الحالة السورية، دخلت البلاد عام ٢٠٢٦ مرحلة مفصلية، لكن توصيفها يتطلب حذراً في التحليل، فبعد سنوات من الإدارة الذاتية تحت مظلة (مجلس سوريا الديمقراطية وقوات سوريا الديمقراطية) قلب اتفاق ٢٩ كانون الثاني بين دمشق وقسد المعادلة، رأساً على عقب، هذا التحول الذي يضمن انسحاباً تدريجياً من عدة مناطق، والبدء بعملية دمج المؤسسات من إدارة العابر والمنشآت النفطية والتعليمية والإدارية، فهي لم تكن تراجع بقدر ما كانت إعادة توضع إجباري فرضته المتغيرات الإقليمية، وأصبح الاستمرار خارج إطار الدولة السورية مكلفاً جداً، غير أن وصف هذا المسار بأنه نموذج اندماج وطني ناجح سابق لأوانه، فالطريق لا يزال محفوفاً بعقبات ولكن النتيجة، الأكثر ترجيحاً أن المسألة الكردية في سوريا ليست في طور الحل النهائي، بل في طور الانتقال من الصراع العسكري إلى التفاوض السياسي المستمر، إلى الإدماج الكامل ليس مضموناً، لكن العودة إلى المواجهة الشاملة صارت أقل ترجيحاً مما كانت عليه قبل ٢٠٢٦، لأن الطرفين دمشق وقامشلو أصبحتا تدركان أنه لا منتصر في حرب شاملة جديدة، وهذا بحد ذاته خَول استراتيجي كبير، حتى لو بقي الطريق طويلاً.

خاتماً يمكن القول بأن السيناريو الأكثر ترجيحاً يبقى الحياد الهش؛ سوريا لن تنهار، لكنها لا تبسط سيادتها كاملة؛ وهي تنتزع اعتراف دولي تدريجي، لكنها تبقى رهينة اختراقات أمنية وتوقف اقتصادية.

العضلة المركزية التي تواجهها ليست أيديولوجية فحسب، بل بنيوية أيضاً؛ فكيف يمكن لدولة أنهكتها أربع عشرة سنة من الحرب، وتعاني اقتصاداً منهاراً وجيشاً قيد التشكل، أن تثبت سيادتها في مواجهة قوى إقليمية ودولية تملك أجندات متضاربة على أراضيها؟

انهيار الليرة السوريّة وهيكليّة استقرارها

يرتبط سعر العملة المحليّة بعواملٍ نقديّة واقتصاديّة وسياسيّة، ولا يتحرك بمعزل عن حجم السيولة المتداولة، وحركة التجارة، ومستوى الثقة في السوق، ويؤدي غياب الاستقرار في هذه العوامل إلى زيادة حساسية سعر الصرف تجاه الأخبار والتغيرات المفاجئة، ما يجعل حركة الدولار أكثر سرعة مقارنةً بالمتغيرات الاقتصاديّة الفعليّة.

بدرخان نوري

لم يكن تصاعد الأسعار وليد الصدفة، بل جاء متزامناً مع تراجع قيمة العملة المحليّة. وأظهر تقرير مبادرة مراقبة الأسواق المشتركة (JMMI) الصادر في أيار ٢٠٢٦ إنّ متوسط كلفة السلع والخدمات الأساسيّة في سوريا ارتفع بنسبة ١٠٪ بالليرة السوريّة، ليصل إلى مليونين و١٧١ ألفاً و١٣٩ ليرة. وأشار التقرير إلى ارتفاع أسعار المواد الغذائيّة بنسبة ٨.٨٪، والمواد غير الغذائيّة بنسبة ١٢.٢٪، مع تسجيل زيادات في تكاليف نقل المياه بنسبة ١٩٪، وتعبئة الغاز بنسبة ١٥.٨٪.

ويعود الاضطراب السعريّ إلى الارتفاع المتواصل في سعر صرف الدولار مقابل الليرة. ما يؤثر مباشرةً على تكاليف الاستيراد، النقل، والتخزين، ويضطر التجار والموردين إلى تعديل قوائم الأسعار بشكلٍ شبه يوميّ.

ونتيجة لذلك، يتم تحميل زيادة تكاليف الاستيراد والنقل والشحن على عاتق المستهلك النهائيّ مباشرة، ما يولّد غلاءً مباشراً، ويؤدي صعود التضخم إلى زيادة حادة في تكاليف المعيشة اليوميّة، ومع ثبات دخل الأفراد تنخفض القدرة الشرائيّة للأسر، ويتسبب بحالةِ غياب اليقين في حركة البيع والشراء بالأسواق.

وعندما يرتفع معدل التضخم السنويّ، تفقد الليرة جزءاً من قيمتها الحقيقيّة. فلا يكفي الراتب الشهريّ لتغطية سلة غذائيّة أصغر بكثير من ذي قبل، وبالمحصلة، تخلق الأزمات الهيكليّة والتغيرات في السياسات النقديّة والأسواق ضغوطاً مستمرة على المستويات العامة للأسعار، وتنعكس بقوةٍ على مستويات معيشة المجتمع.

تذبذب ما بين الافتتاح والإغلاق

اتسمَّ سعر الدولار الأمريكيّ مقابل الليرة في السوق الموازية الخميس ٢٠٢٦/١/١٨ بنوع من الاستقرار، وبلغ نحو ١٤٬٣٩٠ ليرة للشراء، و١٤٬٤٤٠ ليرة للبيع. أما في مدينة الحسكة، فقد وصل سعر الدولار في السوق السوداء إلى ١٤٬٤٧٠ ليرة للشراء و١٤٬٥٢٠ ليرة للبيع. وفي المقابل، أبقى مصرف سوريا المركزيّ سعر صرف الدولار مقابل الليرة في البنوك (بالليرة القديمة) عند ١١٬٢٥٠ ليرة للشراء و١١٬٣٥٠ ليرة للبيع. وبالعملة الجديدة ١١٢.٥٠ ليرة للشراء و١١٣.٥٠ ليرة للبيع.

وكان لافتاً خلال الأسبوع الأخير، افتتاح السوق يوميّاً بنشرة صباحيّة، تليها لنهاية اليوم نشرة أخرى أو أكثر؛ وصدرت الجمعة ٢٠٢٦/١/١٢ خمس نشرات للصرف، تراوحت قيمتها بين ١٤٬٢٠٠ و١٤٬٦٠٠ ليرة، وخلال اليومين الأخيرين بات السوق يفتتح بنشرة ويغلق بنشرة مختلفة، ليتأرجح السعر بين ١٤٬٢٧٠ و١٤٬٤٠٠ ليرة.

ويعكس صدور أكثر من نشرة باليوم حالة اضطراب في آليات التسعير وتأثيرها السلبيّ على حركة البيع والشراء، ولا يقتصر تأثير هذا التذبذب على سوق العملات فحسب، بل يمتد ليشمل مختلف القطاعات الاقتصاديّة، بدءاً من حركة التجارة وعمليات الاستيراد، وصولاً إلى أسعار السلع والمنتجات وقدرة التجار والمستهلكين على اتخاذ قرارات ماليّة مستقرة.

ويؤكد تكرار التغيرات وظهور أكثر من تسعيرة غياب المرجعية الواضحة في تحديد قيمة العملة بالسوق السوداء، وبسبب غياب سعر صرف مستقر، يلجأ التجار والأفراد إلى التعامل مع الدولار باعتباره المرجع الأساسيّ ليس سوقاً تنافسيّاً يخضع لآليات العرض والطلب الطبيعيّة، بل يسيطر عليه عدد محدود من كبار التجار والصرّافين الذين يمتلكون القدرة على التأثير في السعر وتوجيهه. وفي ظل غياب رقابة حقيقيّة، تتحول السوق إلى حلبة للمضاربة وتحقيق أرباح من تقلبات اليوم الواحد، ما يزيد تعميق التذبذب ويجعله روتينيّاً.

وزاد انتشار اقتصاد الكاش تعقيدَ المشهد، نظراً لأنّ معظم المعاملات التجاريّة واليوميّة تتم نقداً خارج القطاع المصرفيّ الرسميّ، ويجعل تتبع تدفقات الأموال ورصد حركتها أمراً شديد الصعوبة. ويتيح بالوقت ذاته مساحة واسعة للمضاربة غير المنظمة بعيداً عن أعين القنوات الرسميّة.

ويمثّل الصعيد الجيوسياسيّ والأمنيّ مُسرّعات حقيقيّة للأزمة. ويبرز الارتباط بالعامل الخارجيّ؛ إذ أصبح سعر الليرة شديد الحساسية تجاه أي تطورات سياسيّة إقليميّة أو دوليّة. كمسار العقوبات، المفاوضات السياسيّة الجارية، وحجم العلاقات الاقتصاديّة والسياسيّة مع دول الجوار.

ويتكامل هذا الضغط الخارجيّ مع استمرار نزيف تهريب الأموال ورؤوس الأموال إلى الخارج؛ حيث أدى انعدام الأمن القانونيّ والاقتصاديّ وغياب الضمانات للمستثمرين إلى هجرة مستمرة لرؤوس الأموال السوريّة. وهو ما يمثل ضغطاً وطلباً إضافياً هائلاً على القطع الأجنبي في الأسواق بغرض التحوط والتهريب. وليس لغايات الاستيراد أو دعم العجلة الاقتصاديّة.

الإنتاج كلمة سر الحل

في ظل ضعف الإنتاج المحليّ لن تنخفض الأسعار حتى لو انخفض الدولار؛ لأن التاجر

لن يُسعر وفق الكلفة الفعلية فقط. بل وفق الندرة وضعف المنافسة وارتفاع المخاطر. وهكذا، تُصبح موجات ارتفاع الأسعار طريقاً واحداً: الصعود. هذه الظاهرة لن تُكسر إلا بتعزيز الإنتاج المحليّ وإعادة إطلاق عجلة الصناعة والزراعة.

يُعدّ الإنتاج الوطني الركيزة الأساسيّة والدعامة الحقيقيّة لدعم استقرار سعر صرف الليرة وكبح جماح التضخم؛ الإنتاج المحليّ يُخرج الاقتصاد من دائرة الاستهلاك والارتهان المباشر للخارج.

ويعمل تعزيز الإنتاج الزراعي والصناعيّ المحليّ على خفض قيمة العملة الوطنيّة أمام العملات الأجنبية بتقليل فاتورة الاستيراد؛ فعندما تُنتج الاحتياجات الأساسيّة محليّاً كالقمح، الأدوية، والسلع الغذائيّة والنطفية بدل دعمها، لتتحول إلى مصدر للنشرات المتعددة التي تزيد المشهد إرباكاً.

وعند الانتقال إلى بنية السوق وآليات عمله الداخليّة، نظهر معضلة احتكار القلة والمضاربة؛ فسوق الصرف في سوريا ليس سوقاً تنافسيّاً يخضع لآليات العرض والطلب الطبيعيّة، بل يسيطر عليه عدد محدود من كبار التجار والصرّافين الذين تسعير بضائعهم بالليرة، ويصبح التسعير الذهنيّ بالدولار هو القاعدة. ليتم التحويل إلى الليرة لحظيّاً عند إتمام الصفقة بناءً على النشرة المتفق عليها؛ هذا السلوك يؤكد أنّ الليرة فقدت وظيفتها كمخزن وقيمة للقياس، وحُولت إلى أداة آنية للدفع. الأمر الذي يكرس «الدولرة الكاملة» للاقتصاد بشكلٍ غير رسميّ.

ويؤثر استمرار هذا التذبذب سلبياً ببيئة الأعمال، إذ يجعل من الصعب على المستثمرين التجار وضع خطط واضحة لفترات قصيرة، وتدفع حالة عدم اليقين جزءاً من الأموال نحو المضاربة بدلاً من الإنتاج والاستثمار، ما يضعف القطاعات الصناعيّة والزراعيّة.

ونتيجة لذلك، يواجه المنتجون صعوبة في تحديد تكاليفهم وتسعير منتجاتهم، بينما قد يلجأ بعض التجار إلى رفع الأسعار استناداً إلى توقعات بارتفاع سعر الصرف، ما يؤدي إلى ظهور «السعر المتغير»، بحيث تختلف أسعار السلعة نفسها خلال اليوم الواحد، أو يدفع بعض التجار إلى الامتناع عن البيع بانتظار وضوح اتجاه السوق.

ما وراء انهيار الليرة السوريّة

تتداخل الأزمات النقديّة والماليّة الهيكليّة لتشكّل الضربة الأقوى لاستقرار العملة، ويتصدر التضخم المفرط وطويل عجز الموازنة أصغر بكثير من ذي قبل، وبالمحصلة، تخلق الأزمات الهيكليّة والتغيرات في السياسات النقديّة والأسواق ضغوطاً مستمرة على المستويات العامة للأسعار، وتنعكس بقوةٍ على مستويات معيشة المجتمع.

نقديّة هائلة بالليرة تطارد كمية محدودة من السلع والعملات الأجنبيّة في السوق.

ويتعمق هذا الخلل البنيويّ مع غياب الاحتياطيّ الأجنبيّ الفعّال: فالاحتياطي المتاح للمصرف المركزيّ إن وجد، يظل غير كافٍ للتدخّل والتأثير في السوق بحجم الطلب الحالي على الدولار في سوريا، ما يجعله عاجزاً عن الدفاع عن العملة الوطنيّة في الأوقات الحرجة.

وفي سياق المحاولات الإداريّة لضبط هذا التدهور، برز فشل المنصة الإلكترونيّة للحوالات التي كان من المفترض أن تكون أداة لضبط السوق، لكنها تحولت بدل ذلك إلى سوق موازية أخرى بسعرٍ مختلف. ما خلق مرجعيّةً سعريّةً جديدة وعمّق الفجوة بدل ردمها، لتتحول إلى مصدر للنشرات المتعددة التي تزيد المشهد إرباكاً.

وعند الانتقال إلى بنية السوق وآليات العمل والمضاربة، فسوق الصرف في سوريا ليس سوقاً تنافسيّاً يخضع لآليات العرض والطلب الطبيعيّة، بل يسيطر عليه عدد محدود من كبار التجار والصرّافين الذين يمتلكون القدرة على التأثير في السعر وتوجيهه. وفي ظل غياب رقابة حقيقيّة، تتحول السوق إلى حلبة للمضاربة وتحقيق أرباح من تقلبات اليوم الواحد، ما يزيد تعميق التذبذب ويجعله روتينيّاً.

ويؤثر استمرار هذا التذبذب سلبيّاً ببيئة الأعمال، إذ يجعل من الصعب على المستثمرين التجار وضع خطط واضحة لفترات قصيرة، وتدفع حالة عدم اليقين جزءاً من الأموال نحو المضاربة بدلاً من الإنتاج والاستثمار، ما يضعف القطاعات الصناعيّة والزراعيّة.

ونتيجة لذلك، يواجه المنتجون صعوبة في تحديد تكاليفهم وتسعير منتجاتهم، بينما قد يلجأ بعض التجار إلى رفع الأسعار استناداً إلى توقعات بارتفاع سعر الصرف، ما يؤدي إلى ظهور «السعر المتغير»، بحيث تختلف أسعار السلعة نفسها خلال اليوم الواحد، أو يدفع بعض التجار إلى الامتناع عن البيع بانتظار وضوح اتجاه السوق.

ما وراء انهيار الليرة السوريّة

تتداخل الأزمات النقديّة والماليّة الهيكليّة لتشكّل الضربة الأقوى لاستقرار العملة، ويتصدر التضخم المفرط وطويل عجز الموازنة أصغر بكثير من ذي قبل، وبالمحصلة، تخلق الأزمات الهيكليّة والتغيرات في السياسات النقديّة والأسواق ضغوطاً مستمرة على المستويات العامة للأسعار، وتنعكس بقوةٍ على مستويات معيشة المجتمع.

تذبذب ما بين الافتتاح والإغلاق

اتسمَّ سعر الدولار الأمريكيّ مقابل الليرة في السوق الموازية الخميس ٢٠٢٦/١/١٨ بنوع من الاستقرار، وبلغ نحو ١٤٬٣٩٠ ليرة للشراء، و١٤٬٤٤٠ ليرة للبيع. أما في مدينة الحسكة، فقد وصل سعر الدولار في السوق السوداء إلى ١٤٬٤٧٠ ليرة للشراء و١٤٬٥٢٠ ليرة للبيع. وفي المقابل، أبقى مصرف سوريا المركزيّ سعر صرف الدولار مقابل الليرة في البنوك (بالليرة القديمة) عند ١١٬٢٥٠ ليرة للشراء و١١٬٣٥٠ ليرة للبيع. وبالعملة الجديدة ١١٢.٥٠ ليرة للشراء و١١٣.٥٠ ليرة للبيع.

وكان لافتاً خلال الأسبوع الأخير، افتتاح السوق يوميّاً بنشرة صباحيّة، تليها لنهاية اليوم نشرة أخرى أو أكثر؛ وصدرت الجمعة ٢٠٢٦/١/١٢ خمس نشرات للصرف، تراوحت قيمتها بين ١٤٬٢٠٠ و١٤٬٦٠٠ ليرة، وخلال اليومين الأخيرين بات السوق يفتتح بنشرة ويغلق بنشرة مختلفة، ليتأرجح السعر بين ١٤٬٢٧٠ و١٤٬٤٠٠ ليرة.

ويعكس صدور أكثر من نشرة باليوم حالة اضطراب في آليات التسعير وتأثيرها السلبيّ على حركة البيع والشراء، ولا يقتصر تأثير هذا التذبذب على سوق العملات فحسب، بل يمتد ليشمل مختلف القطاعات الاقتصاديّة، بدءاً من حركة التجارة وعمليات الاستيراد، وصولاً إلى أسعار السلع والمنتجات وقدرة التجار والمستهلكين على اتخاذ قرارات ماليّة مستقرة.

ويؤكد تكرار التغيرات وظهور أكثر من تسعيرة غياب المرجعية الواضحة في تحديد قيمة العملة بالسوق السوداء وبسبب غياب سعر صرف مستقر، يلجأ التجار والأفراد إلى التعامل مع الدولار باعتباره المرجع الأساسيّ ليس سوقاً تنافسيّاً يخضع لآليات العرض والطلب الطبيعيّة، بل يسيطر عليه عدد محدود من كبار التجار والصرّافين الذين يمتلكون القدرة على التأثير في السعر وتوجيهه. وفي ظل غياب رقابة حقيقيّة، تتحول السوق إلى حلبة للمضاربة وتحقيق أرباح من تقلبات اليوم الواحد، ما يزيد تعميق التذبذب ويجعله روتينيّاً.

وزاد انتشار اقتصاد الكاش تعقيدَ المشهد، نظراً لأنّ معظم المعاملات التجاريّة واليوميّة تتم نقداً خارج القطاع المصرفيّ الرسميّ، ويجعل تتبع تدفقات الأموال ورصد حركتها أمراً شديد الصعوبة. ويتيح بالوقت ذاته مساحة واسعة للمضاربة غير المنظمة بعيداً عن أعين القنوات الرسميّة.

ويمثّل الصعيد الجيوسياسيّ والأمنيّ مُسرّعات حقيقيّة للأزمة. ويبرز الارتباط بالعامل الخارجيّ؛ إذ أصبح سعر الليرة شديد الحساسية تجاه أي تطورات سياسيّة إقليميّة أو دوليّة. كمسار العقوبات، المفاوضات السياسيّة الجارية، وحجم العلاقات الاقتصاديّة والسياسيّة مع دول الجوار.

ويتكامل هذا الضغط الخارجيّ مع استمرار نزيف تهريب الأموال ورؤوس الأموال إلى الخارج؛ حيث أدى انعدام الأمن القانونيّ والاقتصاديّ وغياب الضمانات للمستثمرين إلى هجرة مستمرة لرؤوس الأموال السوريّة. وهو ما يمثل ضغطاً وطلباً إضافياً هائلاً على القطع الأجنبي في الأسواق بغرض التحوط والتهريب. وليس لغايات الاستيراد أو دعم العجلة الاقتصاديّة.

الإنتاج كلمة سر الحل

في ظل ضعف الإنتاج المحليّ لن تنخفض الأسعار حتى لو انخفض الدولار؛ لأن التاجر

لن يُسعر وفق الكلفة الفعلية فقط. بل وفق الندرة وضعف المنافسة وارتفاع المخاطر. وهكذا، تُصبح موجات ارتفاع الأسعار طريقاً واحداً: الصعود. هذه الظاهرة لن تُكسر إلا بتعزيز الإنتاج المحليّ وإعادة إطلاق عجلة الصناعة والزراعة.

يُعدّ الإنتاج الوطني الركيزة الأساسيّة والدعامة الحقيقيّة لدعم استقرار سعر صرف الليرة وكبح جماح التضخم؛ الإنتاج المحليّ يُخرج الاقتصاد من دائرة الاستهلاك والارتهان المباشر للخارج.

ويعمل تعزيز الإنتاج الزراعي والصناعيّ المحليّ على خفض قيمة العملة الوطنيّة أمام العملات الأجنبية بتقليل فاتورة الاستيراد؛ فعندما تُنتج الاحتياجات الأساسيّة محليّاً كالقمح، الأدوية، والسلع الغذائيّة والنطفية بدل دعمها، لتتحول إلى مصدر للنشرات المتعددة التي تزيد المشهد إرباكاً.

وعند الانتقال إلى بنية السوق وآليات عمله الداخليّة، نظهر معضلة احتكار القلة والمضاربة؛ فسوق الصرف في سوريا ليس سوقاً تنافسيّاً يخضع لآليات العرض والطلب الطبيعيّة، بل يسيطر عليه عدد محدود من كبار التجار والصرّافين الذين يمتلكون القدرة على التأثير في السعر وتوجيهه. وفي ظل غياب رقابة حقيقيّة، تتحول السوق إلى حلبة للمضاربة وتحقيق أرباح من تقلبات اليوم الواحد، ما يزيد تعميق التذبذب ويجعله روتينيّاً.

وزاد انتشار اقتصاد الكاش تعقيدَ المشهد، نظراً لأنّ معظم المعاملات التجاريّة واليوميّة تتم نقداً خارج القطاع المصرفيّ الرسميّ، ويجعل تتبع تدفقات الأموال ورصد حركتها أمراً شديد الصعوبة. ويتيح بالوقت ذاته مساحة واسعة للمضاربة غير المنظمة بعيداً عن أعين القنوات الرسميّة.

ويمثّل الصعيد الجيوسياسيّ والأمنيّ مُسرّعات حقيقيّة للأزمة. ويبرز الارتباط بالعامل الخارجيّ؛ إذ أصبح سعر الليرة شديد الحساسية